

جهود محو الامية
فى كل من تنزانيا والصين الشعبية ونيكارجوا ومصر
« دراسة مقارنة »

دكتور

محمد مالك محمد سعيد محمود
مدرس بقسم التربية المقارنة
كلية التربية - جامعة الزقازيق

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم أهداف دول العالم فى وقتنا الحاضر ، وهى فى هذا تهدف الى رفع مستوى معيشة الفرد ، وزيادة الدخل القومى . والوصول الى هذه الاهداف يتطلب أيد عاملة مثقفة ومؤهلة تأهيلا يلائم هذه التنمية ، فالعامل المتعلم أقدر من الامى على تحسين انتاجه كما وكيفا ، وأقدر على الاستفادة من الخدمات الزراعية والصحية والتعليمية والاجتماعية التى تقدم اليه . لذا فان الاموال التى تنفق فى محو أمية الكبار من هؤلاء المواطنين فى القطاعين الزراعى والصناعى استثمار نافع يؤدى الى عائد يتمثل فى زيادة الانتاج وتحسينه ، كما ان المجتمع المتعلم يقوده ويعمل فيه ويحرك مناشطه الكبار ، واذا لم توجه الجهود التعليمية نحو هؤلاء الكبار - مثلما توجه نحو الصغار - فان هذا المجتمع عليه أن ينتظر جيلا كاملا أو جيلين حتى يتخرج طلابه من معاهدهم ويسهموا فى التنمية بمستويات العمل المختلفة .

وقد جاء فى بيان « بير سيبوليس » أن عدد الاميين يزداد باطراد . وهذا امر يعكس فشل سياسات التنمية التى لا تعبأ بالانسان ولا تهتم بارضاء حاجاته الاساسية (٣ : ٣) * ومحو الامية ليس غاية فى حد ذاته . اذ انه حق من حقوق الانسان الاساسية . « ومعنى هذا أنه ليس « حاجة » أساسية يجب تلبيتها فى الحال .

(*) يشير الرقم الاول الى رقم المرجع فى قائمة المراجع ، ويشير الرقم الثانى الى رقم الصفحة فى ذات المرجع .

ذلك أن تنفيذ الحق قد يربحاً حتى تتوافر الظروف والاحوال الاجتماعية الملائمة لتنفيذه ، أما تلبية الحاجة الاساسية فلا يمكن أن تنتظر توافر هذه الاحوال والظروف ، واذا نظرنا الى الامية من هذه الزاوية ، وجدنا انها جعلت شطرا كبيرا من الجنس البشرى يشيعش بمعزل عن العالم . وهذا الشطر المعزول هو اشد السكان فقرا ، وأقلهم طعاما ، وادناهم حظا من الرعاية ولاشك أن عدم الوفاء بالاحتياجات الاساسية لا يتفق مع مقتضيات العدالة (١١ : ٣٣) .

وتجدر الاشارة هنا بالحملات الجماهيرية التي أدت الى استئصال الامية استئصالا تاما او شبه تام فى بعض الاقطار - مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى - كما تجدر الاشارة بالتجارب الاقليمية الاضيق نطاقا ، وكذا البرنامج العالمى لمحو الامية الوظيفى الذى تولته اليونسكو فى عديد من دول العالم النامى (الجزائر ، اكوادور ، اثيوبيا ، غينيا ، الهند ، ايران مدغشقر ، السودان ، سوريا ، جمهورية تنزانيا المتحدة) بمساعدة مالية من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذى أضاف عديد من الطرق الابتكرة فى أنشطة محو الامية المرتبطة بأهداف التنمية وفى وسائلها وتنظيمها ، ويجب أن يستفاد من كل ذلك فائدة أكبر فى الجهود التى تبذل فى المستقبل .

وتحاول الدراسة الحالية أن تستعرض بعض الملامح الاساسية فى مجال محو الامية فى كل من جمهورية تنزانيا المتحدة ، باعتبارها إحدى الدول الافريقية التى تم فيها البرنامج العالمى لمحو الامية الوظيفى وريادتها فى مجال محو الامية . وجمهورية الصين الشعبية وهى من الدول الاسيوية التى استطاعت رغم ضخامة عدد سكانها من القضاء شبه التام على مشكلة الامية ، ونيكاراجوا وهى من دول أمريكا الجنوبية ، والتى استطاعت بالجهود التطوعية والمنظمات غير الحكومية أن تستأصل شأفة الامية ، مع الاخذ فى الاعتبار أن هذه الدول الثلاث يمكن أن يستفاد كثيرا من ملامح جهودها لنقضاء على الامية فى توجيه جهود محو الامية فى مصر .

مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة الحالية أن تجيب عن سؤال أساسى هو : كيف يمكن الاستفادة من خبرات هذه الدول فى توجيه برامج محو الامية فى مصر ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة التالية :

س١ : ما المبادئ والملامح العامة التى تحكم العمل فى مجال محو الامية ؟

س٢ : ما ملامح جهود محو الامية فى كل من جمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية الصين الشعبية ، ونيكاراجوا ؟

س٣ : ما الجهود التى بذلت للقضاء على الامية فى مصر ؟

س٤ : ما اوجه الاستفادة من الدراسة التحليلية المقارنة فى توجيه برامج محو الامية فى مصر ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى :

- التعرف على المبادئ والملامح العامة التى تحكم العمل فى مجال محو الامية بصفة عامة .

- التعرف على بعض ملامح جهود محو الامية فى كل من جمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية الصين الشعبية ، ونيكاراجوا ، وخاصة النواحى التخطيطية والاعداد والتدريب ، والادارة والعامنون ، والتمويل ، والتقويم .

- التعرف على الجهود المبذولة للقضاء على الامية فى مصر ، ومدى الاستفادة من الملامح العامة أو الملامح الخاصة بجهود محو الامية فى كل دولة من دول المقارنة فى توجيه برامج محو الامية فى مصر .

منهج الدراسة :

تتبنى الدراسة الحالية المنهج المقارن الذى يعنى « مقارنة الخبرات المختلفة الخاصة بملامح حملات محو الامية بغرض تكثيف الخبرات وتعميقها وتوسيعها لكى تستخدم فى مجتمعات اخرى وخاصة فى مصر » . ويعتمد هذا المدخل المقارن على ابراز المحددات أو الملامح الخاصة بكل حملة على حدة ، وكذا ابراز المحددات والملاحم العامة بهدف جعلها صالحة للاستفادة من نتائجها عالميا ، وبهذا الشكل يمكن الفصل بين الملامح الخاصة بكل حملة على حدة والتي لا يمكن أن تعايش الثقافات الاخرى ، والملاحم العامة التى يمكن تعميمها أو نقلها الى ثقافات اخرى (٢٨ : ١٧) .

بعض المبادئ العامة فى مجال محو الامية

يشكل مفهوم محو الامية ودواعى الاهتمام بها والقواعد- المنظمة للعمل فيها اهم المبادئ التى تحكم مجال العمل فى هذا الميدان .

١ - تطور مفاهيم محو الامية :

ان تحديد المقصود بالامى قد اصابه الكثير من التغير والتطور طبقا لكيف وأين يعيش الفرد والفترة الزمنية ، ولهذا فان تعريف «الامى» أو «الامية» لا يوجد لها مصطلح يمكن تطبيقه على جميع البلاد أو المناطق ، ويرجع هذا الى التقاليد والطرق التى تتبعها كل بلد من هذه البلاد وصعوبة التوفيق بين المفاهيم المتعددة . ويرجع هذا بالطبع الى اختلاف مفهوم المتعلم ، فالبعض يرونه ذلك الشخص القادر على التعرف على بعض الكلمات أو الحروف الهجائية وكتابتها وهو ما يسمى « فك الخط » ومن ثم يرون محو الامية هو عبارة عن تعرف الفرد على الحروف الهجائية قراءة وكتابة ، وقراءة بعض الكلمات وكتابتها ، وعلى النقيض من ذلك يرى البعض ان المتعلم هو ذلك الشخص القادر على فهم المؤلفات الادبية وتذوقها (٧) . وبين هذا وذاك مرّ مفهوم محو الامية بعدة مراحل يمكن تمييزها على النحو التالى :

(أ) مرحلة محو الامية الهجائية :

كان من الطبيعي عندما بدأ الاحساس بمشكلة الامية والحاجة الى التغلب عليها والتخلص منها فى نهايات القرن التاسع عشر واولئ القرن العشرين أن يعتمد مفهوم محو الامية على ما نسميه الان « فك الخط » ، اى معرفة الحروف الهجائية ونطقها نطقا سليما وبالتالي قراءة الكلمات والتعرف عليها تعرفا صحيحا ، وذلك من خلال قراءة حروف الكلمة حرفاً حرفاً ثم كتابتها حتى اذا اتقن الدارس مجموعة كلمات تستغرق حروف الهجاء جميعها قراءة وكتابة اعتبر متعلما قد محيت أميته ، هذا بالاضافة - فى بعض الاحيان - الى قراءة وكتابة رموز الاعداد والامام بقواعد الحساب الاربع الجمع والطرح والضرب والقسمة (٤:١٠) .

(ب) محو الامية فى اطار التربية الاساسية :

جاء مفهوم التربية الاساسية لتحقيق ثلاثة اهداف جوهرية :
تعليم مهارات الاتصال ، وتعليم المهارات التى تؤدى الى تحسين نوعية المعيشة ، والمهارات التى تساعد على الانتاج وتزيد منه .
وتشمل مهارات الاتصال ، معرفة القراءة والكتابة والحساب ، والمعلومات العامة من وطنية وعلمية وثقافية ، كما تشمل القيم والاتجاهات اما مهارات المعيشة فتشمل معرفة القواعد الصحية ، واصول التغذية ، وتنظيم الاسرة ، ودراسة البيئة والاقتصاد المنزلى .
اما مهارات الانتاج فتشمل انواع النشاط الموجه نحو كسب العيش او انتاج السلع والخدمات .
واصبح اللامى فى اطار التربية الاساسية ، هو من اتقن القدرات والمهارات الاساسية فى القراءة والكتابة (٤:١٠) . (١١) :
(٣٥) ، (١٨ : ٣ - ٤) ، (٦٢ : ٢٠) .

ولكن يعاب على مفهوم الحد الأدنى لمحو الامية ، ومفهوم محو الامية الهجائية أن كلا منهما : ...

١ - يتوقف عند استعمال الدارس للقراءة والكتابة فى اغراض بسيطة مما يؤدى الى نسيانه ما تعلمه .

٢ - أن الاغلبية الساحقة من المتعلمين فى ظل هذين المفهومين لا تستطيع متابعة التعليم وحدها لان المهارات الاساسية التى تعلموها لا تساعدهم على تحقيق ما يريدون .

٣ - أن المفهومين لا يهتمان بتوفير مواد تعليمية مناسبة لهؤلاء المتعلمين حديثا لكى يتابعوا القراءة فيها بغرض انهم قادرون عليها فى المطبوعات العادية .

ولقد جاءت فكرة المستوى الوظيفى للقراءة والكتابة علاجاً لهذه العيوب .

(ج) المستوى الوظيفى للقراءة والكتابة :

عرف المستوى الوظيفى للقراءة والكتابة على أنه اكتساب الفرد المعلومات والمهارات والقدرات التى تمكنه من المشاركة الفعالة فى مناسط القراءة والكتابة التى توجد فى مجتمعه . ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا من خلال الوصول بالدارس الى القدرة على تعرف الكلمات تعرفاً سليماً ، ونطقها نطقاً صحيحاً ، وإلى القدرة على فهم ما يقرأ فهماً واضحاً ، وإلى نقده والحكم عليه ، وإلى القدرة على الكتابة الصحيحة التى تعبر عما فى نفسه بوضوح دون توجيه من الاخرين ، والتى تؤدى به الى ان يحقق حاجاته . وأصبح اللامى هو الشخص الذى وصل الى هذا المستوى الوظيفى فى القراءة والكتابة (١٠ : ٧-٨) ، (٥٢ : ٣٩) ، (٣٠ : ٢١-٢٤) .

(د) محو الامية الوظيفى :

نشأ هذا المفهوم مواكبا للبرنامج التجريبي العالمى لمحو الامية الذى تبنته اليونسكو فى عدد غير قليل من الدول النامية ، وايضاً عندما أكدت دراسات ومناقشات المؤتمرات القومية التى عقدت فى الستينات من هذا القرن أنه من الصعب على منظمة اليونسكو ان تتحمل من ميزانياتها وحدها حل مشكلة الامية فى بلاد ترتفع فيها نسبة الامية الى درجة عالية مع انخفاض ملحوظ فى الموارد المالية ، هذا بالاضافة الى فشل

البرامج التقليدية لمحو الامية فى الوفاء بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد النامية . من أجل كل هذا بدأ التفكير فى استخدام منهج التخطيط واختيار الاولويات فى حملات محو الامية على أساس ربطها بخطة التنمية الاقتصادية ومواقع العمل وبما يترتب على ذلك من عائد اقتصادى سريع وفعال .

وقد اختلف مفهوم محو الامية الوظيفى عن المفهوم التقليدى لها ، والذي يضم كل المفاهيم التى ذكرت فيما سبق فى ارتباطه أساسا بميادين الانتاج والعمل بحيث أدى ذلك الى انتقاء واختيار بينات معينة زراعية كانت أم صناعية أم غير ذلك لمحو أمية العاملين بها بدلا من أسلوب الحملات الشاملة لمحو أمية كل المواطنين . وبالتالي يكون هدف محو الامية الوظيفى مركزا على رفع كفاية الفرد الانتاجية بعد أن كان التركيز على تعليمه القراءة والكتابة . كما أدى الى أن تشمل برامج محو الامية الوظيفى على التدريب المهنى والثقافة العلمية والتكنولوجية والامن الصناعى وغيرها من الموضوعات التى تؤثر فى حياة الفرد كعامل ، وكنسان ، وكرب أسرة ، وكعضو فى مجتمع . وذلك بحيث تشكل هذه المواد المضمون الذى يجرى فيه تعليم القراءة والكتابة والحساب ، وتصبح هذه المواد الثلاث الاخيرة وسائل تساعد الفرد على زيادة قدرته على أداء عمله وزيادة انتاجيته (١٠ : ٨ - ١٤) ، (١٩ : ١ - ٦) ، (٢٠ : ٦٤) ، (٥ : ١٣٨ - ١٤٠) .

وسواء اكان مفهوم محو الامية يعنى (فك الخط) او يرتبط باندوابع المختلفة للانسان ثقافية كانت أم دينية او اجتماعية او اقتصادية ، ما الذى دعى الدول المختلفة لمكافحة الامية ؟ ومحاولة استئصال تلك المشكلة من جذورها ، هذا ما تجيب عليه الدراسة فى السطور التالية .

٢ - دواعى الاهتمام بمحو الامية :

هناك اوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية تؤيد تنفيذ مشروعات محو الامية ، كما ان هناك اوضاعا أخرى تعوق

محوها . واكثر الاوضاع تأييدا لمحو الامية ذكرها بيان « بيرسيبوليس »
هى : -

- تلك التى تميل - من الناحية السياسية - الى تحقيق
المشاركة الفعالة لكل مواطن فى اتخاذ القرارات على جميع
مستويات الحياة الاجتماعية فى الاقتصاد والسياسة والثقافة .

- تلك التى تهدف - من الناحية الاقتصادية - الى تنمية المجتمع
من الداخل تنمية متناسقة ، ونايعة من داخل المجتمع ذاته ،
لا تنمية عمياء تعتمد على المعونة الخارجية .

- تلك التى لا تؤدى - من الناحية الاجتماعية - الى جعل
التعليم ميزة لطبقة دون غيرها من الطبقات ، ووسيلة لخلق طبقات
وفئات ثابتة فى المجتمع .

- تلك التى توفر للمجتمعات - من الناحية المهنية - رقابة
حقيقية على التكنولوجيات التى ترغب هذه المجتمعات فى استخدامها .

- تلك التى تشجع - من الناحية التنظيمية - على اتباع منهج
التنسيق والتعاون المستمر بين السلطات المسئولة عن الخدمات
الاساسية كالزراعة والشئون الاجتماعية ، والصحة ، وتنظيم الاسرة ،
الخ (٣ : ٥ - ٦) ، (٢٤ - ٦٥ - ٦٦) .

القواعد المنظمة للعمل :

هناك مجموعة من الاحكام العامة بشأن البرامج الفعالة لمحو
الاذمية والمستمدة من ضروب الفشل والنجاح فى تجارب الماضى
وتتضمن ما يلى : -

١ - الكبار يتعلمون عادة أسرع من الاطفال : تتأثر سرعة
التعلم بطرق التعليم واسلوبية ومثال ذلك أنه اذا ازداد التفاهم بين
المعلم والمتعلم ازدادت سرعة التعلم وتحسنت فرصة النجاح .

٢ - أن برامج محو الامية يجب ألا تقدم الا عند ما يفهم المجتمع الاضرار التى تجلبها الامية على نوعية حياته ، ويشعر بالحافز القوى على ازالة هذه الاضرار .

٢ - أن برامج محو الامية يجب ألا تقدم الا عند ما يفهم المجتمع من أرباب المهن المختلفة .

٤ - يمكن أن يتم تعليم الكبار فى أى مكان : لقد انهدمت الخرافة القائلة بأن اعداد المكان الصالح لتعليم الكبار شرط اولى لتعليم المهارات الاساسية فمن المسلم به الان أن اكتساب المهارات يمكن أن يتم فى أماكن مختلفة .

٥ - رغبة المتعلمين الجدد فى المعلومات الفنية الكبر من رغبة الاميين . يتعطش المتعلمون الجدد للمعرفة ويسلكون عدة طرق لاشباع حاجاتهم المتزايدة . وهم عادة يطبقون المعلومات التى اكتسبوها حديثا لجنى الفوائد الاقتصادية ، وزيادة استهلاكهم للسلع المادية . ولعل الصحف هى الاداة الرئيسية لاشباع هذه الحاجة المتزايدة الى المعلومات .

٦ - اسلوب الحكم السياسى يحدد عملية التعلم : أن درجة تفويض المسئولية للمستويات المحلية الاقليمية الدنيا يتوقف على الاسلوب السياسى السائد ويبدو أن البلاد ذات التاريخ العريق فى السلطة المركزية لا تعطى القيادات المحلية سوى مسئولية محدودة .

وعلى كل حال فان القيادة المحلية القوية شرط اولى لتقدم محو الامية . على أن الحاجة لتنسيق تحتل المكان الاول من الاهمية فى المجتمعات الفيدرالية التى تقل فيها المركزية الى الحد الأدنى ذلك أن عدم اقامة أداة تنسيق فعالة فى هذه المجتمعات لتوثيق علاقات العمل الراسية والافقية بين المستويات الوزارية والادارية قد يعسر التقدم فى محو الامية بدرجة خطيرة (١١ : ٥٥ - ٥٨) .

وبعد ان استعرض الباحث بعض المبادئ التى تحكم العمل فى ميدان محو الامية . يحاول الباحث فى الصفحات التالية تقديم عدد من تجارب دول العالم فى مكافحة الامية .

ملاحج جهود محو الامية فى بعض الدول

اختر الباحث مجموعة من هذه الدول من احدى الدول الافريقية « تنزانيا » - من الدول التى تم فيها المشروع التجريبي العالمى لمحو الامية - واخرى من الدول الاسيوية « الصين » والاخيرة من دول أمريكا الجنوبية « نيكاراغوا » . وذلك من خلال تقديم بعض الملاحج والمحددات فى كل دولة من هذه الدول .

١ - جمهورية تنزانيا الشعبية :

يمثل التعليم واحداً من الركائز الاساسية التى تقوم عليها الفلسفة الاشتراكية التنزانية . وتطبيقا لمبادئ الاشتراكية فى تنزانيا فان سياسة التعليم فيها تستهدف توفير التعليم لجميع افراد الشعب دون استثناء الصغار منهم والكبار . فبالاضافة الى ما يقدم فى المدارس العامة او النظامية كان من الضرورى توفير نظام تعليمى غير نظامى او غير شكلى يكون هدفه الاول الكبار الاميين الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس او اى مؤسسات تعليمية من قبل ، وهؤلاء يمثلون نسبة كبيرة فى المجتمع التنزانى .

ويفضل الاهتمام الشديد من قبل رئيس الجمهورية والحزب الحاكم نما نظام تعليم الكبار فى تنزانيا ، وانتشرت مشروعات محو الامية لتعطى تجربة شهد لها بالنجاح «وقام الحزب الحاكم بمساهمة كبرى فى مجال محو الامية وتعليم الكبار حيثقدم ما يسمى باعلان اروشا Arusha Declaration عام ١٩٦٧ » ويعتبر اعلان اروشا نقطة تحول فى سياسة التنمية فى تنزانيا ، وقام الحزب من خلال الاعلان بتقديم الاطار لتحليل كتب محو الامية فى تنزانيا « (٣٢ : ٤ - ٤١) » .

أولا : التخطيط :

تميزت حركة محو الامية فى تنزانيا بما يسمى (حملات تعليم الجماهير) وهى عبارة عن حملات قومية شاملة ومخططة وهادفة تستهدف محو امية الافراد ثم متابعة تعليمهم أيضا من خلال هذه الحملات بامدادهم بمواد قرائية وثقافية بحيث تضمن عدم ارتدادهم للامية مرة أخرى . وكان من ابرز هذه الحملات التى اشرف على تنظيمها معهد تعليم الكبار فى دار السلام حملة (الاختيار لك عام ١٩٧٠) وحملة (الانسان صحة عام ١٩٧٣) وحملة (الغذاء حياة عام ١٩٧٥) ، وكان لهذه الحملات اثر كبير فى دفع حركة محو الامية فى تنزانيا ومساعدتها على تحقيق اهدافها .

وقد أعلن الحزب الحاكم أو الحزب التنجانيقى القومى فى تنزانيا عام ١٩٧١ فى مؤتمره السادس والذى يعقده كل سنتين : « انه بحلول عام ١٩٧٥ ينبغى أن نكون قد قضينا على الامية تماما ، ووفقا لتقرير احصائى اجرى عام ١٩٧١ كان هناك ما يقرب من ٥٥٣ر٦٥١ امياً فى تنزانيا منهم ٣١٢٠ر٧٩٦ من الاناث . وكان ما اعلنه الحزب الحاكم قد شكل تحديا كبيرا ، ليس للمسؤولين عن محو الامية وتعليم الكبار فحسب بلا ولللاميين أنفسهم . (٣٥ : ٤١) .

وكانت الخطوة الحقيقية فى تطوير برامج محو الامية وتعليم الكبار فى تنزانيا عام ١٩٦٥ حيث تقدمت الحكومة التنزانية لمنظمة اليونسكو لاقامة مشروع تجريبى لمحو الامية فيها . وقد كان هذا المشروع ضمن البرنامج التجريبى العالمى الذى اعدته منظمة اليونسكو ، حيث كان المفهوم لمحو الامية الوظيفى ينتشر بصورة مطردة اعتقادا فى أن هذا المفهوم هو الحل الحقيقى لمواجهة مشكلة الامية (١٦:١١٧) . ولهذا فقد قامت كثير من الدول الاعضاء بالاشتراك مع اليونسكو فى تنفيذ هذه البرامج لتحقيق ذلك المفهوم . وسمى هذا المشروع فى تنزانيا بمشروع موانزا « . وقد شمل هذا المشروع اربعة اقاليم حول بحيرة فيكتوريا هى : البحيرة الغربية ، وموانزا ، وماراه ، وشينبانجا . ويتمتع هذا القطاع من تنزانيا بالاولوية فى خطط

التنمية الاقتصادية ، حيث أنه يشتهر بزراعة القطن والبن واللذين يمثلان نسبة ١٦% ، ١٣% علي التوالي من مجموع صادرات تنزانيا . وتهدف خطط التنمية الى زيادة الانتاج لهذين المحصولين بالاضافة الى الاهداف الاخرى . وقد استهدف هذا المشروع الوظيفي زيادة الانتاج الزراعي كما وكيفا عن طريق تحسين طرق واساليب الزراعة للمحصولين السابقين في المناطق الاربع (٩ : ٢٣٢) .

وقد كان مشروع موانزا هذا ضمن عدة مشروعات تجريبية قامت بها الحكومة التنزانية في مرحلة الجهود غير المنظمة التي سبقت عام ١٩٧١ . ورغم الصعوبات والمشكلات الكثيرة التي كانت تقابل مثل هذه المشروعات التجريبية الا انها كانت في النهاية تؤدي الى نتائج ايجابية ، وهذا بفضل المشاركة الشعبية والاهلية من قبل الشعب التنزاني ومحاولة الحكومة التنزانية حث الجماهير واعطائهم الفرصة للمشاركة الفعالة في مثل هذه المشروعات الى جانب عملية التنظيم السليم ، وتنسيق الجهود وحسن الادارة والتوجيه (١٦ : ١١٩) .

وقد كان لهذه المشروعات التجريبية الدور الريادي ، وكذلك المشكلات التي واجهتها من العوامل التي استرشد بها خلال الحملة القومية لمحو الامية ، والتي بدأت بالفعل في موعدها المحدد مستضيئة بما حدث في الحملات التجريبية السابقة وكجزء من التجهيز للحملة على المستوى القومي تمت الاجراءات التالية :-

(ا) التوعية السياسية على المستوى القومي لجميع الافراد والمؤسسات وبيان اهمية محو الامية بالنسبة للجميع واعطائه الاولوية في التنفيذ .

(ب) اعداد الهيئة الادارية والتنظيمية التابعة لوزارة التعليم القومي اعدادا كاملا .

(ج) اعداد جميع المدارس الابتدائية بالاضافة الى الاماكن الاخرى مثل القاعات العامة والكنائس والمساجد والمكاتب والاسواق وفي قاعات المحاكم وصلات المنازل وبعض النواحي استخدمت مصانع البيرة وحتى تحت ظلال الاشجار كمراكز لمحو الامية .

(د) تدريب معلمى محو الامية وتعليم الكبار على طاقـة
المحنويات المختلفة فى معاهد مختلفة (٣٣ : ٦٢) .

وكان لهذا أثره على انخفاض النسبة العامة للاميين . فقد
قال الرئيس نيريى فى (مؤتمر الحزب الحاكم ٢٤ سبتمبر الى
اكتوبر ١٩٧٤) فى تقرير له عن التعليم والصحة خلال سنتين
مضت ، أنه بالنسبة لتعليم الكبار فانه ما يقرب من ثلاثة ملايين
من الكبار قد التحقوا بفصول محو الامية .

ثانيا : الاعداد والتدريب :

والكب مع هذه التجربة الرائدة فى مجال محو امية الكبار
انشاء مؤسسات كثيرة تقوم بدور الاعداد والتدريب للقيادات
فى مجال محو الامية ومن هذه المؤسسات ، ادارة تعليم الكبار ،
ومعهد تعليم الكبار ، ومدرسة كيباجا الثانوية ، والمؤسسة الوطنية
لمحو الامية ، والرابطة القومية للشباب المسيحى ، (٢٩ : ٤٥ -
٥٠) ويعرض الباحث لاحدى هذه المؤسسات ممثلة لبقية المؤسسات
فى بيان هذا الدور ، وهى ادارة تعليم الكبار ، (التى انشئت
كمؤسسة حكومية عام ١٩٧٠ ، وكان يتبعها عدد من المؤسسات ،
وتعاونت بعض الهيئات الدولية مع هذه الادارة ومنها هيئة التنمية
القومية السويدية (SIDA) والرابطة الالمانية لتعليم الكبار
(DVV) واليونسكو .

وقد استهدف انشاء هذه المؤسسة ما يلى :

(أ) القيام بتقويم الحملات القومية والتجريبية لمحو الامية
على المستوى القومى .

(ب) تجهيز مواد وبرامج القراءة للاميين الجدد والمواد التعليمية
للمتاحة لمرحلة ما بعد محو الامية .

(ج) خلق البيئة المتعلمة من خلال ايجاد شبكة من المكتبات
الريفية والافلام السينمائية واصدار الصحف المحلية .

(د) تقديم برامج قبل الخدمة لمعلمى محو الامية ، وبرامج اثناء الخدمة للقائمين بالتدريب ، والذين يقومون بالاشراف على تنفيذ البرامج ولن يقومون بكتابة المواد التعليمية واخراج الكتب الخاصة لمن سحيت اميتهم حديثا .

(هـ) تقديم برنامج تدريب دراسى يحصل فى نهايته الدارس على دبلوم فى تعليم الكبار مدة الدراسة فيه تسعة اشهر ، وبرنامج دراسى مدته ثلاث سنوات يحصل فى نهايته الدارس على دبلوم فى تعليم الكبار ، وذلك من خلال جامعة دار السلام (٢٩ : ٤٥ - ٤٦) .

ثالثا : الادارة والعاملون :

فى بداية مشرع موانزا ، تالفت لجنة استشارية قومية لتعليم الكبار ومحو الامية انبثقت عنها لجان فرعية على مستوى الاقليم والمقاطعات والقسم ثم الحى ، وكل هذا لضمان تنسيق وتنظيم كافة أنشطة محو الامية وبرامجها التى قدمت اثناء المشروع واثناء التنفيذ لم يكتف باشارك المعلمين فقط بل اشترك أيضا جميع المتعلمين الذين يمكنهم المعاونة ، وكذا العاملين فى المصانع والمزارع والجمعيات التطوعية (٣٥ : ٤١) .

وبحلول عام ١٩٧٠ ، كانت حركة محو الامية وتعليم الكبار فى تنزانيا قد اكتسبت ملامح واضحة ، كما بدأ تنظيم الجهود بفضل الحزب الحاكم وفى نفس العام صدر قرار بانشاء جهاز خاص بمحو الامية وتعليم الكبار يتبع وزارة التربية والتعليم الوطنى .

رابعا : التمويل :

اعتمدت تنزانيا فى جهودها لمحو امية الكبار بها على المساعدات الدولية المادية او البشرية التى قدمتها لها العديد من الهيئات الدولية المهتمة بهذا المجال مثل « هيئة التنمية القومية السويدية (SIDA) ، والرابطة الالمانية لتعليم الكبار (DVV) وكذا اليونسكو والهيئات القومية والمحلية بتنزانيا

من خلال وزارة التعليم الوطنى وهيئات أخرى (٢٩ : ٤٥ - ٥٠) .
خامسا : التقويم :

قام معهد تعليم الكبار فى تنزانيا بعملية تقويم كثير من المشروعات
والنتجارب التى تمت فى انحاء تنزانيا ، وكان من العوامل التى احرزت
نجاحا ملموسا اقناع الاميين أنفسهم بأهمية المشاركة فى محو
أمية أنفسهم ، وفى هذا يقول ماهيكى Mahiki : « أن الفشل الذى
حدث فى بعض مناطق تنزانيا مثل - دار السلام - يوضح أنه لنجاح
مشروعات محو الأمية لا يشترط توفير المناهج الدراسية ومصادر
التمويل فحسب ، ولكن لابد من مشاركة الاميين أنفسهم وفهمهم
للحملة وأبعادها (٣٦ : ١) ، وكذلك زيارة الرئيس نيريرى لبعض
أحياء الحملة مما جعل القائمين على الادارة والتنظيم يولون هذا
العمل كل الاهتمام .

٢ - جمهورية الصين الشعبية : (٢٨ : ٧٣ - ٩٠) ، (٣٨ : ٤٧ - ٦٥) ،
(٢١ : ٦٢ - ٧١) .

ان عملية محو الأمية جزء لا يتجزأ من خطة التعليم فى
الصين وهى كذلك مهمة أساسية للاشترابية الحديثة .

وكان انتشار الجهل أحد مساوئ العهود شبه القطاعية وشبه
الاستعمارية قبل الاول من أكتوبر عام ١٩٤٩ ، فقد كانت نسبة الأمية
قبل هذا التاريخ تصل الى أكثر من ٨٥٪ بين السكان بصفة عامة ،
وأكثر من ٩٥٪ بين سكان المناطق الريفية . أما بعد انشاء دولة الصين
الحديثة فقد بدأ العمال والفلاحون فى الاقتراب من التعليم . وعقدت
وزارة التعليم فى سبتمبر ١٩٥١ مؤتمرها التاريخى القومى الاول حول
تعليم العمال والفلاحين . وطبق المؤتمر قراره الخامس بشن حملة
للتعليم - وقد صدق عليه مجلس تعليم الدولة مباشرة - وذلك لتطوير
تعليم العمال والفلاحين وتدريب المتعلمين منهم . وبعد اتمام تطبيق
الاصلاحات الديمقراطية وتغيير نظام الملكية أصدرت الحكومة المركزية
قرارا فى عام ١٩٥٦ م لمحو الأمية فى انحاء الدولة . وقد حددت
ايضا السياسات والمبادئ لتنفيذ هذا القرار .

وقد تم تعليم حوالي ١٢٠ مليون فرد في السنوات الثلاثين الماضية . وعمت السلطات المحلية بنشاط في تنمية التعليم الثانوي للفلاحين والعمال في وقت الفراغ لكي تدعم وتوسع من النتيجة .

وقد مرت أعمال محو الامية في الصين بثلاث مراحل متتالية ، الاولى من عام ١٩٤٩ م حتى منتصف عام ١٩٦٦ م ، والثانية من مايو ١٩٦٦ الى اكتوبر ١٩٧٦ ، وهي فترة الثورة الثقافية ، ثم المرحلة الثالثة ، من اكتوبر ١٩٧٦ الى الوقت الحالي .

وتتناول الدراسة بعض ملامح جهود محو الامية في جمهورية الصين الشعبية من خلال التخطيط والتدريب والاعداد ، والادارة والعاملون ، والتمويل والتقييم .

أولا التخطيط :

وضعت خطط التعليم بهدف مساندة ركب العصر ، واتصف العمل في نفس الوقت بالثقة والثبات ، وارتباط الاحتياجات بالامكانات لكي تكون الخطة واقعية وعملية . وملاءمة هذه الخطط للظروف المحلية ، وعدم توحيدها على مستوى القومى .

فالصين مساحتها شاسعة ومستوى تنمية التعليم يختلف من منطقة لاخرى . وقد اشار المختصون في محو الامية بوجوب تنفيذ المناطق الخطط المناسبة لها ، وأن تطبق الاجراءات الفعالة لمحو الامية بين الاحداث والشباب الاصحاء من الشعب قبيل نهاية عام ١٩٨٠ أو ١٩٨٢ أو بعدها بفترة وجيزة . وذلك على أن يؤخذ في الاعتبار الاختلافات في الاقاليم على النحو التالي : -

- في المناطق ذات الظروف الاقتصادية والتعليمية اكثر تقدما يمكن أن تهدف الى الوصول لمستوى اعلى من الخطط الموضوعة .

- في المناطق ذات الظروف الاقتصادية والتعليمية اقل تطورا ، فقد يضعون خططا تنفذ بطريقة ابطا .

- أما المناطق الجبلية والريفية التى تعاني اقاليمها من التخلف الاقتصادى والتعليمى فيسمح لها بأن تنفذ أعمال محو الامية بمرونة أكثر طبقا لظروفها .

ويتعين على كل منطقة من هذه المناطق أن تحدد اولوياتها الخاصة فى أعمال محو الامية ، فالذين تغلبو تقريبا على الامية فعليهم ان يعطوا الاولوية لتنمية التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية فى وقت الفراغ ، على أن تكون الاولوية لمحو امية المتبقين .

أما المناطق التى يتم فيها التركيز الجاد على محو الامية فعليها أن تركز على ذلك .

ويتعين على المناطق التى تقع بين الحالتين أن تعطى اهتماما لكل من محو الامية وتطوير التعليم الابتدائى والثانوى فى وقت الفراغ .

وقد تم اجراء العديد من الدراسات والبحوث من قبل المؤسسات الادارية التعليمية ، وكان أول موضوع لهذه الابحاث ، هو مستوى التعليم الحالى للصغار والكيار وظروف تعليمهم واهتماماتهم توطئة لانشاء الملفات التعليمية وتكوين الاحصاءات الضرورية المطلوبة للانتاج الزراعى والدخل وظروف معيشة الفرد .

ثانيا : التدريب والاعداد :

تنتشر مؤسسات الابحاث والمؤسسات التعليمية ومهامها محددة ، وعلى مستوى المقاطعات توائم هذه المؤسسات بين تنفيذ السياسات وانباءى التى تضعها الحكومة المركزية .

ويوجد فى كل مقاطعة مركز لتدريب المد رسين حيث يحصلون على التعليمات وعادة ما يعقدون اجتماعهم مرة أسبوعيا وذلك للبحث

فى وسائل التدريس وكيفية التغلب على الصعاب التى تواجه طرق التدريس فى الفصول المنتظمة .

ثالثا : الادارة والعاملون :

تم انشاء أجهزة خاصة فى الحكومة المركزية وذلك بهدف تقديم الارشاد السليم لاعمال محو الامية لتحسين الادارة ، وقد تم انشاء مراكز لها فى المقاطعات والبلديات والاقاليم على مستوى الولايات ، وتشمل هذه المراكز ممثلين لاتحاد الشباب ، واتحاد المرأة ، والنقابات التجارية ، ولجان التخطيط ، واللجنة الاقتصادية ، والاتحاد انعلمى ، واتحاد الفلاحين ، والاقسام الحكومية للزراعة والغابات والرعاية والثقافة والتعليم . ويقوم الاعضاء البارزون فى الاقسام الحكومية للتعليم على كافة المستويات بمباشرة عمل الرؤساء ، ويعمل الاعضاء البارزون فى المؤسسات الاخرى كأعضاء .

وتم انشاء أجهزة خاصة على كافة مستويات المؤسسات التعليمية ، ويوجد مكتب خاص لتعليم العمال والفلاحين فى وزارة التعليم . وقسم لتعليم الفلاحين والعمال فى الاقسام الحكومية للتعليم فى المقاطعات والاقاليم التى تتمتع بالحكم الذاتى . كما يوجد قطاع أو مكتب لتعليم العمال فى المدن والاقاليم .

رابعا : التمويل :

فى الصناعة طبقا للتعليمات فان ٣% من مخصصاتها تخصص لتعليم العاملين تؤخذ من صندوق النقاية التجارية والباقى يأتى من المخصصات الادارية . وتتم الى حد كبير موازنة عملية التعليم فى المناطق الريفية بواسطة وحدات محو الامية وتعاونها الدولة حاليا . وتستخدم اعانة الدولة المالية - الى حد كبير - فى دفع المرتبات والرفاهية والاجتماعات والدعاية وجزء من الكتب الدرامية والمكافآت .

خامسا : التقويم :

يوجد هناك نظام للفحص والتقويم لضمان عمل محو الامية ، وقد وضعت الحكومة مقياسا موحدا للتعليم . ان العامل الذى يعرف

٢٠٠٠ من الاحرف الصينية ، والفلاح أو المواطن الذى يعرف حوالى ١٥٠٠ حرف يستطيع قراءة الصحف والكتب بسهولة ويمكنه كتابة النشرات والخطابات يعتبر انه قد تم محو أميته . وتعتبر المنطقة خالية من الاميين عندما يكون حوائى ٩٠% من سكانها العاملين فى الصناعة ، ٨٥% من الشبات والاصحاء فى المناطق الريفية ، متعلمين . والتنافس بين اللجان الخاصة بمحو الامية محدد بوضوح على كافة المستويات . للجنة الرئيسية للانتاج الخاصة بمحو الامية الحق فى أن تعقد امتحانات للأفراد والصدار شهادات الدبلوم للذين اجتازوا المرحلة بنجاح وذلك بعد ابلاغ نتائج الامتحانات الى كل مقاطعة والحصول على موافقته ، وللجنة المقاطعة سلطة تقويم اعمال المديرين الذين حاربوا الامية .

٣ - نيكاراجوا (٣) :

منذ بداية صراع « ساندنيستا » فى أواخر العقد الثالث كان محو الامية بشكل عام عند القيادة الثورية فى نيكاراجوا هما وأوثوية . وقد كشف تعداد خاص أجري فى عام ١٩٧٩ عن أن أكثر من ٥٠ فى المائة من السكان كانوا أميين ، وأن معدل الامية وصل الى ٧٥ فى المائة فى المناطق الريفية . واستمرت هذه الحال فى حكم سوموزا لان النهوض بنشر معرفة القراءة والكتابة بشكل عام لم يكن أمرا ضروريا من الناحية الاقتصادية لقيام النظام بوظائفه ، ولم ينصح بتحمل تبعاته من الناحية السياسية .

وفى بلد محدود الموارد المالية مثل « نيكاراجوا » نجد ان الوسيلة الوحيدة المجدية اقتصاديا ليست الا المكافحة الفعالة للامية المكتفة يحفز جموع الامة - على وجه السرعة - على أن يعبئوا وينظموا انفسهم ويشاركوا جميعا فى العمل كمدرسين ومعلمين متطوعين ، ولكن برنامجا من هذا القبيل كان مستبعدا تماما من سلسة اختيارات السياسة المكشوفة لحكم « سوموزا الدكتاتور » .

وبرغم عجز الحكومة وعدم رغبتها فى القيام بأى جهد ، الا لن بعض البرامج الخاصة قدمت بعضا من الخدمات للفقراء . فقد

قامت الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية على مدى سنين برعاية عدد من المشروعات المحلية الصغيرة لنشر معرفة القراءة والكتابة . وعلى أية حال لم يحدث حتى يوليو ١٩٧٩ ، أى حين انتصر شعب « نيكاراجوا » بقيادة جبهة التحرير الوطنية على « سوموزا » ، الاخذ فى الحسبان وضع برنامج قومى شامل جاد .

ويمكن تناول حملة محو الامية فى نيكاراجوا من خلال تخطيطها، والتدريب والاعداد ، والادارة والعاملين ، والتمويل ، والتقويم .

أولا : التخطيط :

كان التخطيط طوال مدة الحملة عملية دينامية مستمرة ذات طبيعة دورية ، قصد به اول الامر وضع أسس الاطار التنظيمى والخطة العملية للمشروع ومتطلباته المتغيرة .

وفى البداية كان التركيز على وضع أهداف وغايات شاملة ، وعلى التعرف على الموارد وتعبئتها وتضمن البحث السابق لمرحلة التخطيط : جمع البيانات الميدانية ، ودراسة النماذج التعليمية الاخرى ، والاجراء المشاورات مع الخبراء التربويين ، وتحليل العوامل المؤثرة فى البرنامج المقترح ، وتركيز التخطيط على ترجمة أهداف الحملة وغاياتها الى برنامج علمى . وأوجز فى تصميم الهيكل الادارى والتنظيمى المساعد ، والأهداف المشروع وميزانيته ، والنظم والنماذج اللازمة لتعبئة الموارد والتطوير المنهج والتدريب ، والرقابة والتقويم . وبينما كانت الحملة تشق طريقها طفت المشكلات على السطح ، وطرأت مشكلات لم يكن قد تم التعرف عليها من قبل . ومن ثم أجريت تغييرات مؤقتة فى البرنامج أسفرت عنها التعديلات واعادة تحديد الاهداف والمهام .

وخلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٧٩ ، بدأ فريق أساسى مكون من ستة افراد العمل فى وقت واحد فى عمليات التخطيط المختلفة ووضع البرامج . وتضمنت هذه العمليات توضيح أهداف البرنامج ومحاولاته ، والتوقيتات ، وتاريخ البدء ، وتحليل

الموارد المتاحة ، واحتياجات المعلومات ، ووضع أهداف البرنامج ، واعداد الميزانية ، ودفع الاعتمادات المالية ، واستقصاء عن الجهود السابقة فى نشر محو الامية فى « نيكاراغوا » ، وابحث عن تجارب البلاد الاخرى فى هذا المجال ومن البلاد التى اجريت البحوث عن تجاربها « البرازيل وكولومبيا وكوبا وغينيا بيساو وبيرو » . وكان فريق التخطيط احيانا - خلال مرحلة التخطيط الاولية - يطلب المساعدة من هيئة اليونسكو ، ومنظمة أمريكا اللاتينية ، وكوبا - وقامت الحملة باستئجار المعلمين المختارين مباشرة حتى يقدموا المساعدة الفنية وقد جاء هؤلاء من : كولومبيا ، وكوستاريكا ، وباكسيك ، وهندوراس ، والسلفادور وبورتوريكو ، والولايات المتحدة .

ثانيا : التدريب والاعداد :

حتى تتراكم احتياجات التدريب المكثفة وضع انموذج لامركزى متعدد مكون من اربع مراحل ، كما وضعت كتيبات التدريب التفصيلية لمساعدة المتدربين قليلى الخبرة . وفى شهر ديسمبر قامت هيئة التدريب القومية المكونة من ثمانية افراد باعداد مجموعة مختارة من ثمانين مدرسا وطالبا فى حلقة دراسية قضت هذه المجموعة بعدها شهرا فى التدريس الميدانى لمحو الامية . وتم اختيار نصف هذه المجموعة الاصلية فى شهر يناير حيث قامت باعداد (٦٠٠) متدرب آخرين من خلال برنامج مدته اثنا عشر يوما نفذ فى مواقع اقليمية بطول البلاد وعرضها . وفى الاخر شهر فبراير تم اختيار حوالى (٤٠٠) شخص لحضور دورة تدريبية مدتها ثلاثة عشر يوما (اربع ساعات يوميا) لتتشر فىما بعد على (١٢٠٠٠) متدرب معظمهم من المدرسين .

وخلال شهر مارس ، وفى كل مدارس نيكاراغوا ، حضر عشرات الآلاف من القائمين بمحو الامية برنامجا تدريبييا ، مكثفا مدته ثمانية ايام لاعدادهم لمسئوليات التدريس فى مجتمعاتهم المحلية ، وبعد ان بدأت الحملة كانت الحلقات الدراسية الدائمة تحقد لاولئك الذين كانوا لا يزالون راغبين فى ان يصيروا مدرسين ، وكانت حلقات

يوم السبت الدراسية تعقد للقائمين بمحو الامية لاكمال تدريبهم
الاصلى .

ثالثا : الادارة والعاملون :

اتسمت ادارة الحملة وتنظيمها بوجود هيكل تنظيمى قومى
واحد منسق ، يقوم على لا مركزية المسئوليات من خلال شبكة معاهد
اقليمية ومشاركة جماعات المواطنين والمؤسسات العامة فى كل
مستويات البرنامج ، وأديرت الحملة بالتشاور مع اللجنة القومية لمحو
الامية التى عملت أساسا كمصدر للتعبئة وكقناه للتنسيق - وتكونت
من وفود تمثل خمسة وعشرين معهدا من المعاهد الخاصة والعامة ،
وجماعات المواطنين ، وقد رأس هذه اللجنة وزير التعليم وهى
تضم المؤسسات التالية : المديرية القومية لجهة التحرير الوطنى ،
وجمعية المرأة النيكاراجوية ، وجمعية أعمال الزراعة ، وجماعة
شباب ١٩ يوليو ، واتحاد طلاب المدارس الثانوية ، وقوات سانديستا
المسلحة ، واتحاد اولياء امور الطلاب ، والجمعية القومية للمدرسين ،
واتحاد المعلمين الكاثوليك ، واتحاد الصحفيين النيكاراجويين ،
ومدرسة المذيعين واتحاد عمال سانديستا ، ومعهد التنمية
النيكاراجوى ، ووزارات التعليم والشئون الاجتماعية والصحة والعمل
والتخطيط والنقل والداخلية ومعهد الاصلاح الزراعى ، والجامعة
الكاثوليكية والجامعة الوطنية .

وكونت لجان موازية على مستوى المقاطعة والبلدية الى جانب
ممثلين للمعاهد والمؤسسات المذكورة انفا مشكلين بذلك هيكلا
تنظيميا قوميا كما شكلت لجان فرعية على مستوى الكوماركا
والجيران .

ومن الناحية التنظيمية كونت حملة محو الامية جزءا من
وزارة التعليم ، وبذلك استطاعت الحصول على أى خدمة لازمة من
الفنيين والاداريين فى هذه الوزارة . وعلى أية حال ، كانت الحملة
نفسها منسقة وتدار وفقا لهيكل تنفيذى واحد هو الهيئة القومية
للتنسيق .

تم تنظيم المتطوعين الحضريين فى مواقع العمل بمعرفة اتحاد عمال ساندنيسا ليكونوا بمثابة ميليشيا عمالية لمحو الامية ، وقاموا بالتعليم بعد ساعات العمل فى المصانع والمصارف والمراكز التجارية وفى أسواق المدن وفى كل مكان يرغب الشعب أن يتعلم فيه . وكان مصنع الجعة القومى ، ومخازن البصل فى « مانجوا » مثلا مراكز رائعة للاقبال على الدراسة . وعندما كان الامر يتطلب تعزيز أنشطة نشر محو الامية ترسل وفود من الميليشيا العمالية لهذا الغرض . وقد احتاجت المناطق الريفية الى عدد كبير من المتطوعين فترك جزء كبير من الميليشيا مصانعهم لتقديم المساعدة . ولكن الغالبية العظمى كانت من طلاب المدارس العنيا والجامعات . والى جانب قيام هؤلاء الشبان بالتدريس بمحو الامية عملوا مع الاسر الزراعية فى المنزل والحقول مشاركين اياهم الحياة المتواضعة نفسها، وتعلم المتطوعون الشبان الدروس القاسية لحياة الريف ، ولكنهم اكتشفوا أيضا عالما ثريا غريبا - يقوم على قيم البساطة والاخلاص وكرم الضيافة والسخاء والنزعة العملية .

رابعاً : التمسويل :

انبثقت استراتيجية تنفيذ مثل هذه المهمة التعليمية الطموحة من كل من المبادئ الفلسفية والحقائق العملية الثورة . فقد كان أحد المعتقدات الاساسية لحكومة التعمير الوطنية وجهة التحرير الوطنى هو التركيز على الاعتقاد فى أن مشاركة اللواطن تعتبر قيمة اجتماعية وحاجة واقعية . وكما هى الحال فى الحرب تماما ، يمكن أن يتحقق الانتصار على الامية فى حالة واحدة هى المشاركة النشطة للمجتمع - أى مواطنون يتعلمون من مواطنين ، وجيران يعلمون جيرانا - امة منظمة كلها لتعليم نفسها . وقد تركزت هذه الاستراتيجية على برنامج تعليمى مكثف مدته خمسة أشهر وتديره هيئة قومية للتنسيق تحت اشراف وزارة التعليم يشارك فيه متطوعون لنشر محو الامية معظمهم من الطلاب والمدرسين الذين عيّنوا للعمل فى الريف ومن الجيران والعمال للتدريس فى المدن .

خامسا : التقويم :

ان تقويم حملة نشر محو الامية وتوجيهها - بمعرفة القسم الفنى / البيداجوجى بالاشتراك مع قسم الاحصاء والتعداد ، ومع نسوء الاحتياجات والطلبات اثناء تنفيذ الحملة - قد تغيرا من ناحية الطبيعة والوظائف . فبالنسبة للفاعلية العملية ضعف هذا الجزء من البرنامج الى حد خطير نتيجة نقص وسائل المواصلات وصعوبة الوصول الى كثير من المناطق ، وعدم خبرة القائمين بالاحصاء فى المحليات ، والتأخير فى طبع نماذج بعضها ، وقد خفت حدة هذه المشكلات الى حد ما عندما قاربت الحملة على الانتهاء بالاستخدام المنهجي المبتكر للاذاعة كوسيلة يمكنها الوصول الى المناطق المنعزلة ، وبالتدريب المكثف لافراد المحليات لمعرفة قيمة الاخصائيات واداراتها .

وباستخدام سلسلة تفصيلية من خطوط التوجيه العملى والفنى كاطار للتقويم ، فقد قام فريق من ستة اعضاء فنيين بمصاحبة اعضاء من اقسام اخرى مختلفة بزيارات منتظمة للمقاطعات . وقد صممت زياراتهم للتزويد بالمعلومات الحديثة وبالتوجيهات السياسية من المكتب القومى ، وللمراقبة اعمال الحملة فى كل المستويات بدءا من المقاطعة حتى وحدة التدريس . وللتعرف على الانجازات والصعوبات والوجه النقص ، وتحليل السجلات الاحصائية ، وتحسين نوعية اداء العمل من خلال التحليل ، وحل المشكلات مع المحليات واخيرا ، لتقديم النتائج الى المكتب القومى .

وكان يشابه هذا الفريق ، فرق اخرى على مستوى المقاطعة مع مسؤولى البلدية وكذلك على مستوى الكوماركا والجيران .

وبعد عرض العديد من الملامح التى تميزت بها جهود محو الامية فى دول المقارنة ، يرى الباحث انه بادىء ذى بدء ان جهود محو الامية فى مصر لم تتصف بتلك الملامح بالتحديد ولكنها كانت عبارة عن جهود فردية او حكومية غير مكتملة ، دونما تخطيط واعى ولا اعداد وتجهيز تام للموارد المالية والبشرية . والسطور التالية توضح الجهود التى بذلت لمكافحة الامية فى مصر .

جهود محو الامية فى مصر

حركة محو الامية فى مصر لها تاريخ طويل ، يرجع الى أكثر من نصف قرن ، بل انه فى ظل العهود المتعاقبة منذ النصف الثانى من القرن الماضى لم تنقطع قط المحاولات والجهود من أجل نشر التعليم بين الصغار ، ومحاربة الجهل بين الكبار ، بحيث أصبح هذا هو المطلب الاول لرجال مجلس الشورى والاحزاب الوطنية . وتمت عدة محاولات فى هذا السبيل تعثرت لمقاومة الرجعية لها . ثم اتى الاحتلال ليضع العقبات أمام التعليم الحقيقى قدر استطاعته ، ومع زيادة اشتعال الحركة الوطنية فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى ، أدركت القوى الوطنية أن أحد أسلحتها فى حربها ضد الاحتلال هو نشر التعليم بين فئات الشعب سواء للصغار أو للكبار .

وكانت جهود ومشروعات محو الامية فى بدايتها مبعثرة وغير منظمة فمنها ما كان فرديا ، ومنها ما كانت تشرف عليه جماعات تطوعية ، ومنها ما كان يدفعه الشعور بالوطنية . اما أول تحرك لوزارة المعارف العمومية فى اتجاه تعليم القراءة والكتابة للاميين فقد كان نتيجة لدافع قومى واضح ، ففى اعقاب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ م وصدور دستور ١٩٢٣ ، الذى يقر أن مصر أصبحت دولة مستقلة « أبدي مصطفى ماهر - الذى كان وزيرا للمعارف العمومية من مارس ١٩٢٢ الى نوفمبر ١٩٢٥ - اهتمامه بتعليم الاميين ، وفى سبتمبر ١٩٢٢ أنشأت وزارة المعارف العمومية ثلاثة مدارس ليلية لتعليم العمال بالقاهرة ، ومدرسة ليلية واحدة بالاسكندرية . وحذت حذوها فى ذلك مجالس المديرية وكان تعليم هؤلاء الاميين فى المدارس الاولى بنفس معلميه (١٣٦:١) .

وفى أوائل الثلاثينات من هذا القرن تكونت جمعية تقوم بنشاط كبير فى تعليم الكبار وتعليم الجماهير ، وهى جماعة الرواد ، وكانت تضم جماعة من المثقفين بالرغبة فى الاصلاح عن طريق العطاء وبذل الجهد غايتها العمل على النهوض بالمجتمع ، وكان نشاط

هذه الجماعة يتركز فى اجتماع شباب الحى وكلهم من العمال والعاملين الفقراء وكانوا غالباً المييين وتتم رعايتهم صحيا واجتماعيا ونفسيا ومهنيا وثقافيا ورياضيا ، وكان الصباح يخصص للفتيات . وقد اثمرت هذه الحركة لانها كانت تتصف بالشمول والاخلاص والصبر والمثابرة والايمان (٨ : ٤٧ - ٤٨) .

ولكن بدأ الفتنور يعترى حركة كفاح الامية بعد بداية الثلاثينات حيث دخلت الحركات الوطنية والتي ارتبطت بها كفاح الامية ، باب المساومات والمطامع الحزبية ، والمصالح الخاصة . وخلال هذه الفترة ايضا كان الكساد الاقتصادى قد اصاب البلاد وبالتالي قفل الكثير من فصول محو الامية الليلية . وكان كفاح الامية خلال هذه الفترة فى معظمه يعتمد على الجهود التطوعية وجهود بعض المثقفين والوطنيين .

» وفى عام ١٩٤٣ شكل وزير الشؤون الاجتماعية - فؤاد سراج الدين - لجنة مكافحة الامية فى مصر - وكان منطلق الوزير هو ان النسبة العالية للامية عائق لمصر ان تتبوا المكانة اللائقة بها كدولة مستقلة ، وقد قوبل نشاط وزارة الشؤون من اجل الاضطلاع بهذه المسئولية التربوية بارتياح فى وزارة المعارف العمومية ، بل ان وزير المعارف العمومية - احمد نجيب الهلالي - فى تقريره الرسمى عن اصلاح التعليم فى مصر والذى نشر فى عام ١٩٤٣ ، رحب بان تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية امر تعليم الاميين الكبار ، حتى تتفرغ وزارة المعارف العمومية لمشكلات المدارس العادية (١:١٣٧) .

ومع استمرار نسبة الامية المرتفعة الى ذلك الحد بدأت بعض الجهات الاخرى والهيئات التطوعية والاهلية الى جانب وزارة الشؤون الاجتماعية المطالبة بضرورة التصدى للمشكلة بأسلوب اكثر تنظيما وتكريس الجهود التى تتناسب مع ضخامة المشكلة حتى يمكن التغلب عليها . اضيف الى هذا « انه مع بداية الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من اهتمام الحكومات بكسب الشعور الوطنى ، وجهت عناية كبيرة للمشكلات التى يرغب الشعب فى التخلص منها (٢٢:٦٩) .

والتي كان من اثارها صدور القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ، والمعروف بقانون مكافحة الامية ، ونشر الثقافة الشعبية ، والذي يعتبر بداية الجهود المنظمة فى مجال محو الامية ، وكان هذا هو اول قانون يصدر بشأن محو الامية وتعليم الكبار فى مصر ، وقد اسند تنفيذه فى البداية الى وزارة الشؤون الاجتماعية « فاتجه تفكيرها الى اعتبار كفاح الامية عملية مؤقتة تنتهى بعد اربع سنوات وعندئذ قامت بتجنيد المعلمين والمتعلمين لتنفيذ المشروع فى مختلف انحاء القطر . ثم عدلت عن هذا التفكير الى اعتبار المكافحة عملية طويلة الاجل تستغرق عدة سنوات حتى مضاعفة الجهود والنفقات ، كما غيرت فى خطة التنفيذ فى جميع انحاء البلاد الى اجراء بعض التجارب على نطاق ضيق فى اماكن تمثل البيئات المدنية والريفية لتبين ما يتطلبه المشروع من ادارات وتنظيمات واعمال (٧ : ٨) ، ولم يستمر الامر طويلا فى يد وزارة الشؤون الاجتماعية ، ففى عام ١٩٤٦ روى ان عملية محو الامية عملية تعليمية فينبغى ان تتصدى لها الوزارة المختصة ، فعدل هذا القانون بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ والذي اسند هذه المهمة الى وزارة المعارف العمومية .

وبمجرد ان تولت وزارة المعارف تنفيذ المشروع ، اصدرت مباشرة لائحة تفسيرية توضح فيها طريقة العمل وازافت الى نصوص القانون شيئين :

الاول : بالنسبة لسن الامى فقد اضافت اللائحة الصغار الذين لا يجدون مكانا فى معاهد التعليم ، كاجراء مؤقت ، حتى تستوعب المدارس جميع الملزمين . وهو الاتجاه سليم فات واضعى القانون لان هذه الاعداد تزيد من حجم الامية . وقد كان تحديد القانون لسن الامى من قبل هو من سن ١٢ سنة الى ٤٥ سنة .

الثانى : نصت اللائحة على انشاء ادارة مركزية لمكافحة الامية ، لتقوم بالاشراف على وحدات العمل والتنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة (١٧ : ٤٢) .

والحقيقة ان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم

١٢٨ لسنة ١٩٤٦ ، لم يحقق الامال المعقودة عليه فقد دلت النتائج التي اسفر عنها تنفيذ هذا القانون عن قصور في التطبيق وعجز عن مواجهة التطور السريع الذي شمل المجتمع كله ، ويرجع هذا اساسا الى النقص في الدراسات التمهيديّة العلمية للقانون ، والوسائل التنفيذية الجادة ، ومن البرز عوامل الضعف في هذا القانون ، وهي ما تتفق فيه الدراسة الحالية مع الدراسة التي صدرت عن المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي عام ١٩٧٧ والتي يحددها فيما يلي :

١ - ان هذا القانون لم يحدد الهدف من محو الامية بين المواطنين وبهذا استحال وجود خطة قومية شاملة . وكذلك لم يربط بين التعليم المهنة ، مما أدى الى عدم انتظام الدارسين ، والانقسام بين مكافحة الامية ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - لم يلزم القانون صاحب العمل الزاما تاما بتهيئة فرصة للتعليم لعماله الاميين .

٣ - اغفل هذا القانون ، دور المثقفين ، ودور الجهود الذاتية الجماعية في مكافحة الامية .

٤ - كذلك تجاهل هذا التشريع حق العنصر النسائي في التعليم ، اذ جعل محو امية المرأة جوازية ، كما حدد سن التحاقها بفصول محو الامية فيما بين ١٢ : ١٥ سنة فقط . دون أن يضع في حسابه ازدياد نسبة العمالة من العنصر النسائي وان حتمية التطور السريع تقتضى مساهمة المرأة في كافة ميادين الانتاج والخدمات .

٥ - احس العاملين في الميدان بعدم جدية التشريع ، حيث كان يعطل دوريا بقرارات من الجهات المختلفة .

٦ - معظم مواد القانون أصبحت لا تلائم العصر الذي تعيشه ، ولا تسايره مقتضيات التطور . فليس من المعقول أن يبقى قانون يعترف بوجود الاقطاع بعد ثورة يوليو .

٧ - هذا وقد حمل القانون مسؤولية التنفيذ ، على وزارة التربية والتعليم وحدها ، دون أن يتيح الفرصة لكافة المؤسسات على المستويين الرسمي والشعبي للمشاركة في مكافحة الامية .

كل هذا القصور ، أدى الى ضائلة العائد من حركة محو الامية ، حيث لم يتجاوز سنة ١٩٥٣ (٣٪) من عدد الاميين في ذلك الوقت (١٣ : ٩ - ١٠) ، والى جانب قصور هذا القانون عن احكام توجيه الامور في مجال محو الامية خلال هذه الفترة نلاحظ أيضا :

(أ) عدم وجد خطة واضحة للمشروع تحدد اهدافه ووسائله وما يستلزمه من وقت وجهد ومال .

(ب) ضعف الاجهزة الادارية التي عهد اليها بالمشروع ، واضطرابها في تنفيذه .

(ج) اهمال استغلال العناصر الاهلية لمساندة المشروع فبالرغم من أن القانون ، أوجب اشراك هيئات غير حكومية الا أن معظمها تخلت عن التزاماتها تاركة التنفيذ على كاهل وزارة المعارف (٦ : ٤٩) .

وتغيرت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فصدر القانون ٢١ لسنة ١٩٥٣ يؤكد فكرة الالتزام فيما بين السادسة والثانية عشرة ، ومجانية التعليم وتوحيد انماط المدارس في المرحلة الاولى « وكان لهذا اثره على حركة محو الامية ، حيث اتجه التركيز خلال هذه الفترة الى التعليم الانزامى ظنا من القائمين على الامر بأن هذا هو الحل الامثل ، فأصاب القنور حركة محو الامية خلال هذه الفترة .

وعلى طريق كفاح الامية خلال هذه الفترة تم انشاء المركز اندولى للتربية الاساسية بسرس الليان ، ففي ٢٥ ابريل عام ١٩٥٢ وقعت كل من الحكومة المصرية واليونسكو بالتعاون مع الوكالات المتخصصة نلامم المتحدة اتفاقية لانشاء مركز دولى للتربية الاساسية فى العالم

العربى على ان يتولى المركز اعداد المعلمين للتعليم الاساسى ، وتوفير المواد التربوية المتصلة به والالمام بالابحاث الفنية ، وذلك كله للنهوض بالتعليم الاساسى فى البلاد العربية ، السعودية ، مصر والعراق ، والاردن ، ولبنان وسوريا * وجعلت منظمة اليونسكو من المركز بمثابة ادارة لها يتمتع بميزانية مستقلة (١٥ : ١٢) .

وفى ٢٠ يناير ١٩٥٣ قام عدد من اعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية ، والمدير العام الاسبق لليونسكو بافتتاح العمل فى المركز رسميا واطلق عليه اسم المركز الدولى للتربية الاساسية فى العالم العربى Arab States Fundamental Education Center واختصارها (ASFEC) وهو الاسم الشائع عن مركز سرس اللبان فى كل الوثائق الدولية وقد ظل هذا الاختصار معمولا به حتى الان رغم تغيير اسم المركز ووظيفته الى تنمية المجتمع ثم الى التعليم الوظيفى للكبار (١٥ : ١٣) ، واخيرا الى « المركز الاقليمى لتعليم الكبار » .

وكان لهذا المركز دور ريادى فى كفاح الامية فى مصر فمع تطور مفهوم محو الامية ، تلاحظ الدراسة تطور وظيفة المركز فى هذا المضمار فمع تطور مفهوم محو الامية الهجائية او التقليدية ، الى محو الامية فى اطار التربية الاساسية ، ثم محو الامية الوظيفى نجد ان المركز غير من وظيفته من التربية الاساسية الى تنمية المجتمع الى محو الامية الوظيفى وقد استطاع المركز ان يطور من عمله فى هذه المرحلة فنونا من التطور ، اذ لم يحصر نفسه فى دائرة « محو الامية الوظيفى » بمفهومه الضيق ، وانما امتد ليجعل من نشاطه فى هذا المجال مركز للانطلاق نحو ربطه بشتى مجالات تعليم الكبار مستهدفا توفير مستلزمات العمل ، وتقديم المشورة والخبرة الفنية للدول الاعضاء فى رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط وتصميم ادوات التقويم واعداد المواد والوسائل التعليمية .

واستمر مشروع التربية الاساسية فى مصر حتى عام ١٩٦٠ ، وبعده.

(*) الدول المثلة وقت انشاء المركز .

بدأت من المشروعات التجريبية كمحاولة للوصول الى أفضل الطرق لحل هذه المشكلة ، وكان من أبرز هذه المشروعات التجريبية ، المشروع الذى بدأته محافظة القاهرة عام ١٩٦١/٦٠ فى مدارس الشعب ، وكان هذا المشروع قد تبنى خطة عشرية لمحو الامية بين سكان العاصمة والذين بلغ عددهم (٨٢٠ر٠٠٠) أميا ، واعتمدت المحافظة لهذا المشروع ما يقرب من (١٠٠ر٠٠٠) جنيه واستمر المشروع حتى عام ١٩٦٤/٦٣ ، وتم خلال هذه الفترة محو أمية (١٩٥ر٥٠٠) أميا ، وكان هناك مشروع تجريبى اخر فى الاسكندرية استمر لمدة سنتين منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٦٦ . وبعد كل هذا كان العائد من هذه المحاولات والمشروعات لا يتناسب مع حجم المشكلة .

اذ انخفضت نسبة الامية فى فئة العمر ١٠ سنوات فأكثر بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بين الذكور من ٦٤ ٪ الى ٥٠ ٪ ، وبين الاناث من ٨٧ ٪ الى ٧٦ ٪ ، والنسبة الكلية من ٧٦ ٪ الى ٦٣ ٪ (٤ : ٢٩) . ومن الملاحظ أن الفرق فى النسبة المئوية على المدى ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٦ هو ١٣ ٪ فيكون المعدل السنوى للانخفاض هو ٢ر٢ ٪ فى حين كان معدل الزيادة فى السكان يصل الى ٢ر٦ ٪ وبالتالي تظل مشكلة الامية قائمة وبالرغم من انخفاض نسبة الامية الا أن عدد الاميين ظل فى تزايد مستمر .

وقد لوحظ خلال هذه الفترة :

- ١ - قلة الموارد البشرية ، مثل المتخصصين والاداريين والفنيين فى مجالات محو الامية وتعليم الكبار .
- ٢ - قلة الموارد المادية ، والاموال المرصودة لنشاط محو الامية .
- ٣ - عدم تنسيق العمل فى محو الامية بين الدوائر والمؤسسات المختلفة الاهلية والحكومية .
- ٤ - نقص التشريعات وعدم الربط بين مشروعات محو الامية والتنمية .

ولاعتبارات عديدة أهمها عوامل ضعف القانون ١١٠ لسنة

١٩٤٤ المعدل بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ ، حالت دون تحقيق العائد المناسب فى هذا الميدان ، اقتضى الأمر ضرورة صدور تشريع آخر مدروس على أسس علمية لمواجهة المشكلة . وفى ضوء الخبرات والتجارب التى مرت ، كان صدور القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ م .

ومع بداية تنفيذ القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، وضعت وزارة التربية والتعليم خطة عشرية تستهدف تعليم (٣٧٥٠.٠٠٠) أميا من الذكور والاناث المنتشرين فى القطاعات غير النظامية وقد بدأت هذه الخطة بتعليم (١٥٠.٠٠٠) دارس فى سنة الاساس ١٩٧٢/٧١ لتتوسع بعد ذلك فى التنفيذ بزيادة (٥٠.٠٠٠) دارس كل عام . وكان من نتيجة تطبيق هذه الخطة فى الاعوام ١٩٧٤/٧١ ، أن يبرزت بعض المؤشرات التى تدل على وجود تباين بين أهداف الخطة ونتائج تطبيقها حيث بلغ مجموع الملتحقين خلال السنوات الاربع حوالى (٤٦٣٠٦٠٤) دارسا نجح منهم (٢٧٥٠٠٥٦) دارسا فقط ، بينما كانت الخطة تستهدف نحو أمية (٩٠٠) ألف دارس خلال نفس الفترة (١١ : ١٦) . وقد قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ مشروعين تجريبيين خلال هذه الفترة . المشروع الأول وهو مشروع نحو الامية الوظيفى بمصانع الملابس الجاهزة بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بالتعاون مع منظمة اليونسكو - والمشروع الثانى كان فى مصانع السكر والتكرير بالحوامدية بالتعاون مع الجهاز العربى لمحو الامية وتعليم الكبار .

وبنظرة فاحصة لمواد القانون أوضح الابعاد الثلاثة للعمل فى

محو الامية على أنها : -

١ - المسئولية : محو الامية مسئولية قومية سياسية .

٢ - الهدف : يستهدف القانون تعليم المواطنين الاميين ورفع

مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا .

٣ - الالتزام : تلتزم بتنفيذه - من خلال الاتحاد الاشتراكي

العربى مع وزارة التربية والتعليم - جميع الاجهزة الحكومية والتنظيمات السياسية والنقابية والشعبية (المادة الاولى) .

هذا وقد وضع القانون تعريفا للامى بأبعاد ثلاثة :

(أ) البعد العمرى : من تتراوح أعمارهم بين الثامنة والخامسة والاربعين ص ١٤ .

(ب) الوضع التعليمى : غير المقيدين فى أى مدرسة .

(ج) المستوى التعليمى : من لم يصلوا فى تعليمهم الى مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى عند العمل بالقانون (المادة الثانية) .

وفى ضوء التجارب والدراسات حدد القانون مسئولية التخطيط والتنفيذ بما يأتى :

١ - تشكيل مجلس اعلى لتعليم الكبار ومحو الامية ، يصدر بتشكيله ونظام العمل فيه قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم وبالتفاق مع اللجنة المختصة باللجنة المركزية ويناط بهذا المجلس وضع الخطة العامة التى يقتضيها تنفيذ القانون

وبالفعل صدر القرار الجمهورية رقم ٣١١ لسنة ١٩٧١ فى شأن واختصاصات المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية .

٢ - تشكيل مجلس لتعليم الكبار ومحو الامية على مستوى المحافظة برياسة المحافظ ويصدر بتشكيل هذا المجلس والعمل فيه قرار من وزير التربية والتعليم ، وبالتفاق مع وزير الادارة المحلية ، ويتولى هذا المجلس فى محافظته رسم الخطوات التنفيذية للخطة التى يضعها المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية . وبالفعل صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تشكيل هذا المجلس وعدل بالقرار الوزارى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ م .

هذا وقد نصت المادتان السادسة والثامنة من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ على اجراءات محددة تهدف احكام التنفيذ على النحو التالى :

(١) تلتزم جميع الوزارات والهيئات (الحكومية والعامية والتعاونية) واصحاب الاعمال بمسئولياتهم فى تعليم الكبار ومحو الامية ، وبصورة اكثر تحديدا عليهم : -

١ - تهيئة الفرص لتعليم الاميين فيها وتحمل ما يتطلبه ذلك من تكاليف .

٢ - مراعاة التنسيق بين مواعيد الدراسة واوقات العمل .

٣ - اخطار من ينطبق عليه الالزام بمراكز محو الامية فى الجهات التى يعملون بها .

٤ - اذا لم تقم هذه الاجهزة بذلك تولت وزارة التربية والتعليم تهيئة هذه الفرص للاميين على نفقة الجهات التى يعملون بها .

(ب) التزام الاميين : وحدده القانون كما يلى:

١ - يلتزمون بمتابعة الدراسة فى مراكز محو الامية متى وصلهم الاخطار بذلك .

٢ - يعفى من هذا الالتزام من كان مصابا بمرض او بعاهة بدنية او عقلية تمنعه من تلقى الدراسة .

ولقد دعم هذا القانون بعامل هام يضمن جدية تنفيذه وذلك بنصه على حرمان العامل الامى الذى لا يحصل على شهادة محو الامية بعد مضى خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون من الترقية او العلاوة التى يستحقها ولن ينال ذلك الا بعد ان تمحى اميته ويحصل على الشهادة التى نص عليها القانون .

هذا الى جانب ان القانون فتح المجال امام تعليم المرأة الامية

فأعطاه الحقوق ذاتها التي منحها للرجل كما ألزمها بذات الالتزامات ما دامت في السن المقررة . كما حدد القانون مصادر ووسائل تمويل مشروعات وبرامج محو الامية كما أنه راعى أثر الحوافز في نجاح العملية التعليمية فأجاز تقرير الحوافز للدارسين القائمين بالتدريس الذين يظهرون نشاطا ملحوظا .

وقد باشر المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية عمله منذ انشائه في أوائل عام ١٩٧٢ ، ونشط المجلس وجمع أطراف الموضوع وعرف طريقه ، ودب النشاط في المحافظات التي أنشئ في كل منها مجلس لمحو الامية برياسة المحافظ يتولى رسم السياسات التنفيذية والمتابعة في اطار خطة قومية لمحو الامية بعد دراسات مكثفة ، الا ان نشاط هذا المجلس قد جمد اعتبارا من عام ١٩٧٤ رغبة في التركيز على تعليم الابناء في المدارس وحدها . وباعتبار أن محو الامية قضية قومية وليست مسئولية وزارة التربية والتعليم وحدها وتوقفت جهود كان استمرارها كفيلا باحراز تقدم في دائرة محو الامية الكبار .

ومنذ هذا التاريخ عام ١٩٧٤ ، لم يعد في مصر جهاز يخطط لمحو الامية أو يشرف أو ينسق أو يرشد الجهات القائمة بنشاط في هذا الشأن وتصدى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى للمشكلة فأصدر توصية في دورته الثانية عام ١٩٧٥ ، بضرورة انشاء جهاز قومى مستقل على مستوى عالى يتولى مسئوليات المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية وأن يكون هناك جهاز فرعى في كل محافظة برياسة المحافظ لرسم سياسات التنفيذ والتقييم والمتابعة وعلى ذلك فانه لبدء حملة قومية لمحو الامية يتعين تحديد الجهاز المسئول عن التخطيط لها ، فأما يعود للمجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية نشاطه ، وأما أن ينشأ جهاز مستقل لهذا الغرض .

وفى عام ١٩٧٥ ، عقد مؤتمر نظمه الاتحاد الاشتراكى العربى لمسئولى محو الامية فى المسدة من ٤ الى ٨ يناير سنة ١٩٧٥ ، ورأى المؤتمر أن النظرة الى مكافحة الامية حتى الآن لا تقدر خطر المشكلة تماما ، ولا تتناسب مع حجمها ، فجميع الاعتمادات الميسرة قد تساعد

على بقاء حركة المكافحة قائمة ولكنها تجعل الوصول الى الغايات امرا مستحيلا . . . كما رأى المؤتمر كذلك أن مشكلة خطيرة كالامية لا يمكن تركها للاجتهادات الفردية ولا للجهود التطوعية . بل لابد من وجود خطة قومية شاملة تبني على أساسها خطط محلية ، وتكون فى نفس الوقت معتمدة على الواقع فى مختلف الهيئات ، وعلى مقترحات المهتمين بهذه المشكلة .

ورغم كل هذه الجهود الا أن أثرها كان أقل من النتائج المرجوة بكثير وظلت المشكلة تتفاقم بصورة مؤثرة على كل جوانب الحياة فى مصر .

فقد وصلت نسبة الامية حسب تعداد ١٩٧٦ ، فى فئة السن ١٠ سنوات فأكثر بين الذكور ٤٣٢ % ، وبين الاناث ٧١ % ، والنسبة العامة ٥٦٫٦ % (٤٠ : (١ - ١٧) - (١ - ٢٣)) .

ويتضح من هذه البيانات أنه رغم انخفاض نسبة الامية الى ٥٦٫٦ % الا أن أعداد الاميين ظلت فى تزايد مستمر وذلك بسبب ارتفاع معدل المواليد ، وكذا عدم مواجهة تلك المشكلة مواجهة شاملة . الامر الذى يؤثر بصوره مباشرة على مشروعات التنمية فى مصر .

وفى سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم « ٦٧ » لسنة ١٩٧٠ ، وأهم هذه التعديلات أن تصبح مكافحة الامية مسئولية قومية تلتزم بتفيذه من خلال مجلس الوزراء ، الوزارات ووحدات الحكم المحلى ، الخ . وفى هذا رغبة تامة فى أن تكون محو الامية على مستوى مجلس الوزراء مباشرة كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تشكيل المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية ونظام العمل فيه ، وأهم ما فى هذا القرار أن يجتمع هذا المجلس مرة على الاقل كل ثلاثة شهور ، ولكن دب النشاط فى بداية تشكيل هذا المجلس وما نبهت أن خمدت حركة هذا المجلس وما زالت مشكلة الامية تتفاقم فى مصر ، حتى أن عدد الاميين وصل فى مصر فى سن ١٠ سنوات فأكثر

الى (١٧٦٠٠٠٠٠٠٠٠) أمى يمثلون ٤٩ر٤ ٪ من سكان مصر فى هذه الفئة .

والجدير بالذكر أنه فى الفترة الاخيرة اثير نقاش طويل حول ضرورة القضاء على الامية بمجلس الشعب والشورى .

الدراسة التحليلية المقارنة والمقترحات

لئن كان التعليم فى أى مجتمع هو نتاج حاجات ومتطلبات هذا المجتمع وانعكاس لواقعة وترجمة أمينة لأماله وأهدافه ، فان هذا التعليم لا يمكن أن يصبح تعليما محليا بصورة كاملة معصوما تماما من التأثير بالتيارات العالمية ذلك أن ثورة الاتصال المميزة لعالمنا الحديث ما تنطبق من حيث النوع والدرجة (٢ : ٣) على كل ألوان وأنماط التعليم ومن ثم يمكن الاستفادة من خبرات الدول التى تناولتها الدراسة الحالية فى مجال مكافحة الامية فى توجيه برامج محو الامية فى مصر النقاط التالية :-

* ارتفاع نسبة الامية فى كل من تنزانيا والصين ونيكاراجوا ومصر ، فى بداية جهود كل منها جاء نتيجة مباشرة للعهود الاستعمارية أو الاقطاعية قبل استقلال كل دولة من هذه الدول .

* حيث أن أسلوب الحكم السياسى يحدد عملية التعليم وخاصة عند الكبار فتلاحظ الدراسة أن جمهورية تنزانيا أخذت بهذا الامر مأخذ الجد ، فرئيس الجمهورية التنزانية السابق كان من أهم العوامل التى ساعدت على نجاح مكافحة الامية فى هذا القطر ، بالاضافة الى أنه يعمل كمعلم فى مجال محو الامية وتعليم الكبار ، أما جمهورية الصين الشعبية فقد كان لقرار الحكومة المركزية فى عام ١٩٥٦ لمحو الامية فى أنحاء الدولة دورة الرئيس فى تعليم « ١٢٠ » مليون فرد فى السنوات الثلاثين الاخيرة ، وذلك بمساعدة السلطات المحلية فى كل أنحاء البلاد . أما فى نيكاراجوا نلاحظ أنه حين انتصر شعبها بقيادة جبهة التحرير الوطنى على « سوموزا الديكتاتور » وضعت هذه الجبهة خطة فورية لحملة قومية شاملة

لمحو الامية اشترك فيها الجميع فى العمل كمدرسين ومعتمين متطوعين . أما فى مصر فالامر مختلف الى حد ما ، فعلى الرغم من تولى الوزارات ووحدات الحكم المحلى والهيئات التطوعية أمر القضاء على الامية من خلال مجلس الوزراء الا أن نسبة الامية ما زالت مرتفعة فى هذا البلد الذى ينظر جميع مسئولياها الى زيادة الانتاج . الامر الذى لن يتم بصورة مثالية الا بتضافر الجهود للقضاء على هذه المشكلة . ومن ثم تقترح الدراسة ، أن يكون هناك قرار سياسى على أعلى مستوى للقضاء على الامية فى مصر .

✽ تركزت برامج محو الامية وتعليم الكبار فى تنزانيا فى المناطق الريفية لارتفاع نسبة الامية فيها ، بالاضافة الى أن المناطق الريفية فى تنزانيا يسكنها ٩٠ ٪ من السكان ولهذا نرى أن من مبادئ الاستراتيجية التى حددها اعلان « أروشا » توفير التعليم للجماهير وخلق الوعى السياسى القومى بين الافراد ويكون التركيز فى هذا على المناطق الريفية . كما قامت السلطات المحلية فى الصين بنشاط ملموس فى تنمية التعليم للعمال والفلاحين فى وقت الفراغ لكى تدعم وتوسع من النتيجة . كما نجد أنه بانتصار ثورة ساندينيستا فى نيكاراغوا أنها ادخلت تغيير اجتماعى سريع تركز على اعادة توزيع السلطة والثروة كوسيلة لتحسين سبل الحياة لفقراء الأمة ومن ثم تقترح الدراسة أن تهتم الهئات المسؤولة بالبدء بمحو امية المناطق الريفية والنائية فى مصر لارتفاع نسبة الامية المحوطة فى هذه المناطق .

✽ بالنسبة للتخطيط ، بدأت جهود محو الامية فى تنزانيا فى عام ١٩٦٥ من خلال البرنامج التجريبي العالمى لمحو الامية الترى . اشرفت عليه اليونسكو بمشروع موانزا وذلك فى أربعة أقاليم والذى استهدف زيادة الانتاج الزراعى كما وكيفا عن طريق تحسين طرق وأساليب الزراعة للمحصولين الأساسيين (القطن والبن) فى المناطق الاربع ، من خلال برنامج مكثف لمحو الامية الوظيفى . ثم بدأت الحملة الشاملة التى قادها الحزب الفتنجانيقى فى عام ١٩٧١ ، مستضيئة بما حدث فى الحملات التجريبية السابقة . فى

الوقت الذى نجد أن خطط التعليم وضعت فى الصين متصفة بارتباط الاحتياجات بالامكانيات وملاءمتها للظروف المحلية وعدم توحيدها على المستوى القومى ، وذلك لاتساع المساحة واختلاف كل منطقة عن الاخرى . فقد قسمت هذه المناطق الى ثلاث مجموعات * مناطق ذات ظروف اقتصادية وتعليمية أكثر تطورا ، مناطق ذات ظروف اقتصادية وتعليمية أقل تطورا ، ومناطق جبلية وريفية تعاني من التخلف الاقتصادى والتعليمى . أما نيكارجورا فأخذت بالحملة القومية الشاملة فى كل أنحاء البلاد الا أنها واجهت العديد من المشكلات التى خلفها العصر الديكتاتورى . ولم يكن قد تم التعرف عليها من قبل ، ومن ثم أجريت تغييرات مؤقتة فى البرنامج لاعادة تحديد الاهداف والمهام . الا اننا لانرى أى تخطيط من أى نوع فى مصر اللهم الا بعض الارشادات عن وضع خطة لمحو أمية الكبار كتوصية للمجلس القومى للتعليم ، أو أن يقوم المجلس الاعلى لمحو الامية وتعليم الكبار بوضع الخطط اللازمة لمحو الامية ، وتقترح الدراسة أن يتحرك هذا المجلس لوضع خطة قومية شاملة لمحو الامية ، أو خطط قطاعية فى كل منطقة مستفيدا من تجارب الدول الأخرى التى سبقتنا فى القضاء على الامية وذلك فى ضوء ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية .

هذا بالاضافة الى أننا نلاحظ أنه فى كل دولة من دول المقارنة ، وقد تم التجهيز التام لكل حملة قبل بدايتها سواء بحصر اعداد الاميين فى كل منطقة باجراء تعداد قومى لجميع الاميين ، بارسال المتطوعين بعد تدريبهم على هذا العمل الى طول البلاد وعرضها للقيام بهذه العملية ، وفى خلال أسبوعين فحسب كان الطواف بمعظم الاحياء وقد تم تحليل هذه البيانات يدويا . اذا لم يكن مقبولا اقتصاديا تحليل هذه البيانات باستخدام الحاسبات الآلية (نيكارجوا) أو تجهيز الاماكن التى تلزم كمراكز لمحو الامية مثل المدارس والقاعات العامة والمساجد والكنائس والمكاتب والاسواق وحتى تحت ظلال الاشجار وقاعات المحاكم وصلات المنازل فى

بعض النواحي (تنزانيا) واجراء العديد من الدراسات والبحوث وخاصة عن مستوى التعليم العالى للصغار والكبار وظروفهم (تنزانيا - الصين - نيكارا جوا) وتقتصر الدراسة أنه عند وضع خطة لمحو الامية فى مصر بضرورة التجهيز التام للاماكن والحصص الدقيق للاميين . واجراء الدراسات والبحوث الخاصة بهذا الميدان خاصة وأن فى مصر كثيرا من العوامل التى تساعد على القيام بمثل هذا العمل . على أن تستمر الاجتماعات والمقابلات الشخصية طوال مدة الحملة للمتابعة والتقويم .

✽ بالنسبة للاعداد والتدريب : من القضايا الهامة فى مجال مكافحة الامية اعداد وتدريب معلمى محو الامية والمشرفين والاداريين والاختصاصيين ، الا أن الامر لا يقف عند ذلك فتطور مفهوم محو الامية أثر على هذه القضية تأثيرا بالغاء ، ففي مرحلة محو الامية الهجائية ومحو الامية فى اطار التربية الاساسية لم تكن أى دولة تحتاج الى اعداد أو تدريب للمعلمين ، اذا كانت كل دولة تسعين بمعلمى التعليم الابتدائى دون تدريب ، أما فى مرحلتى المستوى الوظيفى للقراءة والكتابة ، ومحو الامية الوظيفى ظهر الاحتياج التام لاعداد وتدريب الفئات التى تعمل فى ميدان محو الامية ، بالاضافة الى اعداد مواد تعليمية لمرحلة المتابعة - كما تطلب الامر دخول فئات كثيرة غير معلمى التعليم الابتدائى للميدان رغم أنهم سيظلون الدعامة الكبرى لمحو الامية .

وفى هذا تتفق جهود محو الامية فى مصر من خلال القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ فى استخدام طرق تعليم الصغار وكتبهم ومدرسيهم لتعليم الكبار ، وأن يقوم بمهمة الاشراف التربوى والتوجيه الفنى المراقبون والمفتشون التابعون لوزارة المعارف . الا أنه لم يرد ضمن مواد القانون ما يفيد بوجود مؤسسات معينة لاعداد وتدريب قيادات محو الامية وذلك لعدم وضوح قضية الاعداد والتدريب ليس فى مصر فحسب وإنما فى الفكر والتطبيق العالميين . ويرجع ذلك الى أن محو الامية لم يكن يحتاج سوى طرق تعليم الصغار وكتبهم . ويعتبر هذا القانون سبق

لمصر - وهى من الدول النامية - فى مجال محو الامية ، حيث أن هذا القانون صدر فى فترة الاعداد لمؤتمر السنيور العالمى لتعليم الكبار ، ولم يكن محو الامية ضمن اطار تعليم الكبار عالميا ، فقد اقتصر اهتمام المشتركين فى هذا المؤتمر على نواحى التعمير والانشاء بعد حرب مدمرة ولهذا وضعوا فى المكان الاول من اهداف تعليم الكبار ، ارساء العدالة الاجتماعية والعقلية فى اطار المواطنة المحلية والقومية والعالمية .

أما القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، فقد واكب المرحلة الثالثة من مراحل مفهوم محو الامية فى أن يصل من محيت أميته الى مستوى معادل للصف الرابع الابتدائى ، وبهذا استطاع أن يصل بمفهوم محو الامية الى المستوى الوظيفى للقراءة والكتابة ويعتبر هذا تقدما مرتبطا بتطور مفهوم المستوى الوظيفى فى القراءة والكتابة ، وتمشيا مع ذلك ... اعتمد فى اختيار المعلمين على مدرسى التعليم النظامى أو المتطوعين المثقفين لتقييم بالتدريس فى مراكز محو الامية ، والاشراف على تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس ، على طرق ووسائل تعليم الكبار ، وبهذا ظهرت قضية الاعداد والتدريب فى هذا المجال كما عمل على ضرورة اعداد مواد تعليمية وكتب خاصة بالكبار سواء فى مرحلة الاساس أو مرحلة المتابعة .

ويتمشى ذلك أيضا مع كل ما قامت به دول المقارنة من ضرورة اعداد وتدريب الفئات المختلفة لمحو الامية ، الا أن مصر وقفت عند المستوى الوظيفى للقراءة والكتابة ولم تتعد ذلك الى مرحلة محو الامية الوظيفى الا فى بعض الاشارات التى جاءت من خلال نشاط مركز سرس الليان وبعض المشروعات فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ومصانع السكر والتكرير بالحوامدية هذا وتقترح الدراسة أن يهتم المسئولين فى مصر بقضية اعداد وتدريب الفئات المختلفة لمحو الامية وخاصة المعلمين اذ لم يعودوا مجرد ناقلين للمعرفة والمعلومات النظرية بل أصبح هؤلاء مطالبين بأن يسهموا اسهاما ايجابيا فعلا فى عمليات تكوين المواطنين الاميين عن طريق تزويدهم زيادة على المعارف والمعلومات - بالقيم والاتجاهات والبيول العصرية وشتى ضروب التصرف والسلوك التى تليق بانسان

الربع الاخير من القرن العشرين . الامر الذى يتطلب اعداد هؤلاء العاملين اعدادا خاصا يسمح لهم بان يكونوا على دراية بشتى فنون قياس الاتجاهات والميول والقيم ووسائل تعديلها وترسيخها حسبما تقتضى الضرورة .

✳ وارتباطا بقضية الاعداد والتدريب ، ترى الدراسة أن المؤسسات التى تقوم باعداد قيادات محو الامية فى مصر قليل جدا اذا ما قورنت بالمؤسسات التى تقوم بهذا الجهد فى دول المقارنة (تنزانيا ، الصين ، نيكارجوا) نجد الجامعات المصرية مازال محدودا وقاصرا على حصول عدد قليل على درجات الماجستير والدكتوراة فى مجال من مجالات تعليم الكبار كما أن المراكز المتخصصة لاعداد قيادات محو الامية لا يوجد منها سوى مركز سرس الليان وهو فى حقيقة الامر يخدم عددا كبيرا من الدول العربية والافريقية النامية .

✳ فبالنسبة للادارة والعاملين : قامت دول المقارنة بتجنيد العاملين للعمل فى مجال محو الامية من جميع فئات الشعب للعمل فى هذا الميدان وتوضيحا لذلك تقترح الدراسة ان يتم اختيار العاملين فى محو الامية فى مصر على النحو التالى :

(١) بالنسبة لمعلمى محو الامية يمكن اختيارهم من المصادر التالية :

- معلمو التعليم النظامى ، وخاصة معلمو التعليم الابتدائى ، على أن تركز برامج الاعداد لهم على الفروق بين تعليم الصغار وتعليم الكبار ، والخصائص النفسية والاجتماعية لهم ، وطرق التدريس الخاصة بهم ، وأصول ومبادئ تعليم الكبار ، ودروس عملية وخبرات ميدانية على المادة التى سيقومون بتدريسها للكبار علما أن تكون هذه البرامج خلال الاجازات الصيفية .

- المكفون بالخدمة العامة .

- طلبة الجامعات وخاصة طلبة كليات التربية .

- المتعلمون من فئات الشعب والذين يجدون فى أنفسهم الرغبة فى العمل مع الكبار .

- الفئات التى تساعد فى برامج محو الامية الوظيفى .

على أن تعقد لكل الفئات السابقة برامج يراعى فيها اكسابهم موضوعات البرنامج السابق الخاصة بمعلمى التعليم النظامى ، بالاضافة الى معلومات أساسية فى التربية وعلم النفس وخاصة علم نفس الكبار هذا الى جانب موضوعات فى الثقافة العامة والمهنية التى تعين المعلم على مناقشة الدارسين ذوى الخبرات المتنوعة .

(ب) أما عن موجهى محو الامية فيمكن اختيارهم من المصادر التالية :

- أفراد الوظائف العليا من هيئات التدريس .

- موجهو التعليم النظامى ، وخاصة موجهو التعليم الابتدائى .

على أن تعقد لهم برامج تهدف الى تعريفهم بخطوط محو الامية وما وضع من مناهج وكتب ومواد تعليمية وتشريعات ، وخاصة المستحدث منها ، وتدريبهم على وضع وتصميم أدوات التقويم وتطبيقها والاستفادة منها ، وتدريبهم على الاسس العلمية والعملية لتدريب المعلمين .

(ج) أما عن اختصاصى محو الامية ، فاننا لا نحتاج الى عدد من هذه الفئة ولكن المطلوب فيها توافر صفات شخصية حميدة ومؤهلات علمية معينة والتدريب العملى والتخصصى على المستوى فوق الجامعى فى مجال العمل .

(د) أما عن الاداريين : فيكتفى فى اختيار أفراد الادارة العليا من وكلاء وزارة التربية والتعليم بكل محافظة ومديرى الادارات التعليمية ، ومديرى العموم التابعين لوزارة التربية

والتعليم ، وتقدم لهم برامج لاطلاعهم على الجديد فى الادارة التربوية والجديد فى ميدان محو الامية .

- أما أفراد الادارة المعاونة ، ويمكن اختيارهم من الموظفين العاملين فى التعليم النظامى وغيرهم من الوزارات والمؤسسات المختلفة ، على أن يعقد لهم برنامج تدريبى قصير يهدف الى تعريفهم بأهداف ومبادئ وتشريعات محو الامية كما يهدف الى تدريبهم على كيفية التعامل مع الكبار وكسب ثقتهم واحترامهم وتيسير أعمالهم ، هذا بالاضافة الى التدريب العملى على مهارات عملهم .

مع ضرورة أن تبقى برامج اعداد الاداريين جنبا الى جنب مع برامج اعداد المعلمين لنضمن تحقيق أهداف محو الامية .

هذا بالاضافة الى أن كل دولة من دول المقارنة أنشأت جهازا خاصا للتنظيم والادارة وفى هذا المقام تقترح الدراسة أن تتعاون جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والاهلية والتطوعية فى مكافحة الامية مع ضرورة وجود جهاز خاص لتنسيق العمل بين كل هذه الهيئات . على أن تتكون لجان موازية على مستوى كل محافظة ، وتشكيل لجان فرعية على مستوى كل مدينة .

✽ بالنسبة للتمويل : يلاحظ الباحث أن ظروف مصر الاقتصادية فى الوقت الحاضر تضطر المسئولين الى أن يأخذوا بالاستراتيجية التى قام عليها تمويل حملة محو الامية فى كل من نيكاراغوا والصين والتى تتمثل فى أنه لا يمكن أن يتحقق الانتصار على الامية الا فى حالة المشاركة للنشطة للمجتمع - أى مواطنون يعملون من مواطنين، وجيران يعلمون جيرانا - أمة منظمة كلها لتعليم نفسها .

✽ بالنسبة للتقويم : ارتباطا بالاقتراح المقدم لانشاء جهاز خاص للتنسيق بين جميع الهيئات ، وتمشيا مع ما تم فى هذا المجال فى كل دولة من دول المقارنة تقترح الدراسة أن يكون من اختصاصات هذا الجهاز قيام ممثلية بتقويم الجهود المبذولة والزيارات المستمرة لمواقع العمل حتى تعم الفائدة مع التركيز على الاتجاهات التالية :

- (أ) تقويم البرنامج ذاته من حيث محتواه .
- (ب) تقويم البرنامج من حيث الاثر الذى تركه فعلا فى الافراد .
- (ج) المتابعة ، وتستهدف المتابعة ما يلى : -
- مدى استفادة الافراد من البرنامج .
 - نواحى القوة والضعف فى البرامج التى نفذت .
 - تسجيل نتائج التقويم فى كل مرحلة من مراحل تنفيذ البرنامج لتخزينها والاستفادة منها فى تخطيط للبرامج القادمة .

المراجع

- ١ - أحمد حسن عبيد : تعليم الكبار عبر العصور ، فى علم تعليم الكبار ، الجزء الاول ، (القاهرة ، الجهاز العربى لمحو الامية وتعليم الكبار ، ١٩٧٦) .
- ٢ - بشير البكرى : « المفهوم الحديث لتعليم الكبار » ، فى ، آراء فى التعليم الوظيفى للكبار - العدد السادس (سرس الليان ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، اكتوبر ١٩٧٢) .
- ٣ - بيان سيبوليس : الندوة الدولية لمحو الامية « بيرسيبوليس » ، ٨ - ١٩٧٥ م ، (سرس الليان ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى / ص ٣) .
- ٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٨٦ ، يونيو ١٩٨٧ . من جدول (١ - ١١) .
- ٥ - وايضا : جون لو : تعليم الكبار منظور عالمى « مترجم ض ، سرس الليان ، ترجمة وطبع ونشر المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، ١٩٧٨) .
- ٦ - شكرى عباس حلمى : « تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار فى مصر ، مع التركيز الخاص على برامج محو الامية رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٧٣) .
- ٧ - صبحى عطا الله سيف : صلاح الدين محمود فائق : حركة محو الامية فى ج . م . ع (القاهرة الجهاز العربى لمحو الامية وتعليم الكبار ، ١٩٧٦) ص ٨ .
- ٨ - عبد العزيز القوص : « ذكريات فى مجالات تعليم الكبار » ،

فى تعليم الجماهير ، المجلد الاول ، العدد الاول ، (القاهرة ،
الجهاز العربى لمحو الامية وتعليم الكبار ، سبتمبر ، ١٩٧٤) .

٩ - عبد الفتاح جلال : تجارب ومشروعات محو الامية
الوظيفى ، دراسة تحليلية نقدية فى ، محو الامية الوظيفى فى خدمة
التنمية والانتاج فى البلاد العربية (سرس الليان ، المركز الدولى
للتعليم الوظيفى فى العالم العربى ، ١٩٧٠) .

١٠ - عبد الفتاح جلال : المفاهيم المختلفة لمحو الامية ، فى
الدورة التخصصية الثانية فى : تخطيط برامج التدريب للدول العربية
والافريقية ١٨ / ٤ - ١٦ / ٥ / ١٩٨٣ م ، (سرس الليان ، المركز
الاقليمى لتعليم الكبار ، ١٩٨٣) استنسل .

١١ - عبدون نور : ادارة محو الامية بين الكبار ، ترجمة : امين
محمود الشريف ، مستقبل التربية ، ع٢ (القاهرة ، مركز مطبوعات
اليونسكو ، ١٩٨٢) ص ٣٣ .

١٢ - وايضا : فيرناندو كاردينال وفاليرى ميلر : نيكاراجوا :
محو الامية وثورة ، ترجمة : حسن حسين شكرى ، فى مستقبل
التربية ، العدد الثانى (القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ،
١٩٨٢) .

(١٣) المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى : محو الامية
وتعليم الكبار ، خطة ودراسات ، (القاهرة ، المجالس القومية
المتخصصة ، ١٩٧٧) .

١٤ - المركز الاقليمى لتعليم الكبار : « خلاصة موجزة عن
تعليم الكبار ومحو الامية ، تقرير مقدم للمجلس الاعلى لتعليم الكبار
ومحو الامية ١٩٨٣ ، على الالة الكاتبة من الدراسة .

١٥ - المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى
(اسفك) مركز سرس الليسان فى ربع قرن ٢٠ يناير ١٩٥٣ -

٢٠ يناير ١٩٧٨ ، سلسلة اليوبيل الفضى (١) (سرس الليان أسفك ،
١٩٨٧) ص ١٢ .

١٦ - محمد أحمد عبد الدايم : ادارة وتنظيم مؤسسات تعليم
الكبار دراسة مقارنة مع التركيز على مؤسسات محو الامية رسالة
ماجستير غير منشورة (الزقازيق ، كلية التربية ، ١٩٨٣) ص ١١٧ .

١٧ - محمود رشدى خاطر : الجهود التى بذلت لمكافحة الامية
فى مصر ، فى ، مجلة التربية الاساسية ، المجلد الثانى (سرس
الليان المركز الدولى للتربية الاساسية فى العالم العربى ، ١٩٥٦) .

١٨ - وأيضا : محمود رشدى خاطر : من تجارب الامم الاخرى
فى مكافحة الامية ، الجزء الاول ، المفاهيم والحملات والمشروعات
(سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، ١٩٦٢) .

١٩ - وأيضا : محمود رشدى خاطر : محو الامية الوظيفى بين
النظرية والتطبيق ، فى محو الامية الوظيفى فى خدمة التنمية
والانتاج فى البلاد العربية (سرس الليان ، المركز الدولى للتعليم
الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، ١٩٧٠) .

٢٠ - وأيضا : محمود رشدى خاطر ، عبد الفتاح جلال :
تعليم الكبار ، تعريف بمجالاته ووسائله وطرقه ، وفى عدد خاص
(سرس الليان ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم
العربى يناير ١٩٧٢) .

٢١ - وأيضا : هوبونج فان : استمرار أعمال محو الامية فى
الصين ترجمة : عايذة فهمى الحسينى ، مستقبل التربية ، العدد
الثانى ، (القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٨٢) .

٢٢ - يوسف العفيفى : « تعليم الكبار فى مصر » (القاهرة ،
مطابع الناشر العربى ، ١٩٥٨) .

٢٣ - وأيضا : اليونسكو : المؤتمر الاقليمى لتخطيط وتنظيم

برامج محو الامية فى البلاد العربية ١٠ - ١٨ اكتوبر ١٩٦٤ (سرس الليان ، مركز التدريب على تنمية المجتمع فى العالم العربى ١٩٦٥) .

٢٤ - وأيضا : اليونسكو : نقطة تحول نحو محو الامية وتغيير الاستجابة لها عند المجتمع العالمى ، فى ، مستقبل التربية ، العدد الاول ، (القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٧٦) .

52 — African Contemporary Record, 1973 - 74 : **Annual Survey and Documents Colin Legum**, (New York, African Publishing Co., 1974).

26 — African Contemporary Record, 1975-1976 : **Annual Survey and Documents Colin Legum**, (New York, African Publishing Co., 1977).

27 — African Contemporary Record, 1978 - 1979 : **Annual Survey and Documents Colin Legum**, (New York, African Publishing Co. 1980).

28 — Bholá, H.S. : **Campaigning for Literacy** (Unesco, Paris, 1984).

29 — Directory : Organizations Offering Literacy Training Courses, Teheran, Iran, International Institute for Adult Literacy, December 1977).

30 — Gray, William S. : **"The Teaching of Reading and Writing An International Survey**, Unesco, 1956.

31 — Grigsby, Katerina : Strategies for mobilization and participation of Volunteers in Literacy and post-literacy programmes : the case of Nicaragua, In, Issues in planning and implementing national literacy programmes Ed. by : G. Carron and A. Bordia (Unesco, IIEP, 1985).

- 32 — Kassim, Yusuf O., Political Education Vis Adult Education in Tanzania , In, **International Journal for Adult Education**, Vol, VII. No. 4, 1974.
- 33 — Kassim, Yusuf O., **The Adult Education Revolution in Tanzania** (Nairobi, Shungwaya Puplishers Ltd., 1978).
- 34 — Kassim, Yusuf O., Legislations in Adult Education (Adult Education & Development, No. 14, March 1980)
- 35 — Kuhanga, Nicholas A., **Adult Education & Development A Tanzanian Case Study** , (Tehran, Iran, International Institute for Adult Iiteracay Methods, VOI. VII., NO. 1977)
- 36 — Mahiki, P. J.; The 1971 Literacy Campaign (Dar el Salam, Institute of Adult Education,1972)
- 37 — Ministry of National Education, **The National Policy of Adult Education in Tanzania** (Dar el Salam, Institue of Adult Education & German Foundation for Adult Education, 1974)
- 38 — Yanwei, Wang : Peopl's Participation and modilization : characteristics of the literacy campaigns : in China, In., **Issues in Planning and implementing national literacy Programmes**, Ed. dy : G. Carron & A. Bordia (Unesco, Internotional Planning,1985)
- 39 — Unesco : "Terminology of Adult Education", (Unesco, Paris,1979)
- 40 — Unesco : Statisticol year book, 1982 (Unesco, England, 1982).

**EFFORTS FOR LITERACY IN TANZANI,
CHINA, NICARAGWA AND EGYPT,
A COMPARATIVE STUDY**

Dr. Mohamed Malek Mohamed Said
Zagazig University Faculty of Education

This study is trying to touch upon some of the main characteristics of Literacy efforts, Concentrating upon some aspects like planning, preparation and training of literacy cadres administration, financing and evaluation in the above three mentioned countries compared to Egypt. The experience of those three countries has got a world reputation and this why they have been chosen to be compared to Egypt.

The problem of this study can be recapped in the following question : How Egypt can benefit by the experience of those countries in organizing its efforts for literacy ? . In the course of answering such a question the researcher implimented the comparative method. Firstly analysing each country's experience separately to define the particular festures of each, then trying to find out the common characteristics relating all of them together. This is in the purpose showing how Egypt can modify some of these aspects to be adjusted to the Egyptian context.

Out of all of this the researcher concluded some results as, Firstly there should be a high level political decision with regard to this mstter, not only this, but putting this decision into action . Secondly, putting forward a national plan for literacy and at the same time benefit by local plans of even districts. These are the two main conclusions of this study.